

مجلس الأمن

السنة السابعة والستون

مؤقت

الجلسة **٦٧٧٠**

الثلاثاء، ١٥ أيار/مايو ٢٠١٢، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد مهدييف	(أذربيجان)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركن
	ألمانيا	السيد فيتيغ
	باكستان	السيد ترار
	البرتغال	السيد كابرال
	توغو	السيد مينون
	جنوب أفريقيا	السيد ماشاباني
	الصين	السيد وانغ من
	غواتيمالا	السيد روسينتال
	فرنسا	السيد أرو
	كولومبيا	السيد أوسوريو
	المغرب	السيد لوليشكي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد بارهام
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة رايس
	الهند	السيد مانجيف سينغ بوري

جدول الأعمال

الحالة في الصومال

تقرير الأمين العام عن الصومال (S/2012/283)



12-33977 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الصومال

تقرير الأمين العام عن الحالة في الصومال (S/2012/283)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل الصومال إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

أطلب من موظف المراسم أن يصطحب فخامة السيد شيخ شريف شيخ أحمد، رئيس الحكومة الاتحادية الانتقالية لجمهورية الصومال، إلى مقعده على طاولة المجلس.

اصطُحب السيد شيخ شريف شيخ أحمد، رئيس الحكومة الاتحادية الانتقالية لجمهورية الصومال، إلى مقعد على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): باسم المجلس، أرحب بفخامة الرئيس أحمد.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد أوغوستين ماهيغا، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2012/283، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الصومال.

أعطي الكلمة الآن لفخامة السيد شيخ شريف شيخ أحمد، رئيس الحكومة الاتحادية الانتقالية لجمهورية الصومال.

الرئيس أحمد: أود أن أستهل كلمتي بتوجيه الشكر لمجلس الأمن الموقر وأعرب عن تقديري له لاهتمامه المتواصل ودعمه الحيوي لإحلال السلام في الصومال. وكانت الزيارتان اللتان قام بهما أعضاء مجلس الأمن لجيبوتي في حزيران/يونيه ٢٠٠٨ ولنيروبي في أيار/مايو ٢٠١١ من أجل البحث والاستقصاء في حقيقة ما يجري في الصومال من أحداث أليمة ومحاولات لإحلال السلام فيه دليلا واضحا يدل على حرص المجلس على حل المشكلة الصومالية، وكذلك القرارات ذات الصلة التي أصدرها المجلس بشأن الموضوع ذاته والتي كانت كلها تعبيرا صادقا عن حسن نواياه ورغبته الملحة في عودة الأمن والاستقرار في الصومال ووضع حد للمعاناة التي يعيشها الشعب الصومالي منذ قرابة عقدين من الزمن.

والشكر والتقدير موصولان أيضا إلى الأمم المتحدة وأمينها العام السيد بان كي - مون الذي ما برح يدعو وينادي من على المنابر الدولية بأهمية إعادة الأمن والاستقرار إلى الصومال، وكذلك دول الاتحاد الأفريقي التي تقدم الدعم الكامل للحكومة الصومالية والشعب الصومالي. وبالمثل، أتوجه بالشكر الجزيل إلى الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية التي أصدرت قرارات جادة ومثمرة ومفيدة بشأن المسألة الصومالية وأرسلت خيرة شبابها إلى الصومال ليقفوا بجانب الشعب الصومالي ويقدموا حياتهم فداء لحماية الأبرياء من المواطنين الصوماليين وحفاظا على استقلالهم وحرياتهم وحقوقهم الأساسية وأعراضهم التي باتت تُنتهك من قبل دعاة الحرب والنهب والفوضى. فكانت لقراراتها الشجاعة دور بارز في طرد تنظيم القاعدة وحركة الشباب في كثير من المناطق الصومالية التي تنعم اليوم بالهدوء والاستقرار بعد أن فرضت الحكومة الصومالية، التي تتلقى الدعم والمساندة من قبل قوات الاتحاد الأفريقي المدعومة دوليا، النظام والقانون فيها. كما لا يفوتني أن أتوجه بالشكر إلى كل الدول

والمنظمات الدولية أو المحلية التي ساهمت في تخفيف المعاناة عن مواطنينا الذين كانوا في حاجة ماسة إلى المساعدة خلال السنوات الماضية.

بسبب حالة الفوضى وعدم الاستقرار التي كانت سائدة في البلد، انتهزت الحركات الإرهابية من الشباب والقاعدة هذه الفرصة فشنت حربا شعواء على الشعب الصومالي وارتكبت في حقه جرائم وأعمالا وحشية باسم الجهاد وتحت عباءة الدين، الذي هو بريء من تلك الأعمال المنافية لروح الدين والأخلاق الفاضلة، وهذا مما أجبر الشعب الصومالي على أن يتوزع بين مهاجر أحوجته حالته إلى أن يرتمي في أحضان دول العالم ليأمن لنفسه أو مشرد يعيش تحت مخيمات اللجوء المقامة على تخوم دول الجوار أو مواطن آثر البقاء في وطنه صامدا يعلق الأمل على حكومته وعلى المجتمع الدولي، وهو يترقب بزوغ فجر جديد من الأمن والأمان.

والشعب الصومالي، الذي كان يتعرض لأسوأ فنون العنف والأزمات المتعاقبة، لم يرضخ لوسائل العنف والتنكيل ولم يصبه الفتور أو العجز عن التوصل إلى حل سلمي يرضي الجميع أو يكون سبيلا للوصول إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية تقود البلاد إلى بر الأمن والاستقرار وتجمع في تشكيلها جميع فئات المجتمع الصومالي دون إبعاد أو تهميش لطرف من الأطراف الوطنية. لذلك، توجهت أنظار الصوماليين إلى المشاركة في مؤتمرات المصالحة الوطنية التي عُقد معظمها في أراضي الدول المجاورة للصومال والمدعومة من قبل المجتمع الدولي والتي يصل عددها إلى حوالي ١٥ مؤتمرا، كان آخرها مؤتمر جيبوتي للسلام الذي عقد في عام ٢٠٠٩ والذي خرجت من صلبه هذه الحكومة التي تدير دفة الحكم في البلاد، تلك الحكومة التي جاءت من أجل تحقيق سلام دائم ومزدهر تكتنفه رفاهية وتنمية شاملة لمواطنيها.

إن حكومة جمهورية الصومال، التي تتلقى الدعم والمساندة من قبل المجتمع الدولي، صمدت أمام ضربات معارضيها من القاعدة والشباب والإرهابيين الدوليين ونجحت في طردهم من معظم أنحاء البلاد وإعادة بسط سيطرتها في كثير من أقاليم الجمهورية التي باتت اليوم تدير شؤونها وتباشر الإعمار وتعيد البسمة إلى وجوه أبنائها الذين أنهكتهم الحروب المزمنة وضروب الفتن المتلاحقة بعد أن أزالت ما بينهم من بذور الشقاق والخلافات الداخلية.

ولقد وضعت الحكومة الفيدرالية الانتقالية نصب أعينها أهمية العبور إلى مرحلة نظام السلطة العادية عن طريق تنفيذ ما جاء في خارطة الطريق التي تتضمن وضع الدستور الدائم للبلاد والتصديق عليه من قبل زعماء العشائر والمثقفين والمغتربين والمنظمات الاجتماعية من الشباب والنساء وأفراد المجتمع الذين يحق لهم المشاركة في عمليات التصديق على الدستور. والدستور الذي نحن بصدد إصداره الآن بعد التصديق عليه كان من نتائج جهود مضنية استغرقت ٨ سنوات متواصلة كان يقوم بها خبراء صوماليون ودوليون من أجل إعداد بنوده ودراسة محتوياته ليكون دستورا شاملا يراعي المصلحة الصومالية ويتجاوب مع مقتضياتها وظروفها الراهنة.

والدستور الجديد لم يكن وليد الصدفة والعاطفة المجردة إنما جاء من رغبة معظم أفراد الشعب الصومالي الذي لا يزال ينتظر لحظة انتهاء نظام الحكومة الانتقالية والعودة إلى النظام العادي في الحكم. لذلك فإن هذا الدستور الذي تجري أعمال إجازته في مقديشيو تود أن يكون من أحدث الدساتير العالمية المعاصرة شكلا وموضوعا، ويشارك في صياغته علماء ومتخصصون صوماليون، وتشرف عليه لجان من رجال الدين وكبار الشخصيات في البلد.

ونود أن يتجاوب هذا الدستور مع متطلبات الشعب الصومالي والأعراف الصومالية ويتماشى مع المبادئ الإسلامية الحنيفة. ونود أن يكون معبرا عن المرحلة التي توصل إليها الشعب الصومالي. إن هذا الدستور بعد الموافقة عليه من قبل اللجنة التأسيسية سيستمر تمحيصه وتعديله حتى يجرى الاستفتاء عليه.

ولقد غادرت قريبا جدا مدينة مقديشو حيث تتواصل اجتماعات ومناقشات زعماء العشائر الصومالية بشأن عملية اختيار ٨٢٥ ممثلا يتمتعون بثقة كل العشائر الصومالية مهمتهم التصديق على مشروع الدستور الذي أعدّت مسودته الأولى والذي سيصبح بعد إجازته والموافقة النهائية عليه من قبل اللجان التأسيسية وثيقة الدستور الدائم للجمهورية الصومالية. إننا اليوم وبعد كل هذه الجهود التي بذلناها لتنفيذ ما التزمنا به أمام المجتمع الدولي نود أن نؤكد لكم أننا نقصد من وراء ذلك تمهيد السبيل لاختيار برلمان وطني تشارك في أعضائه كل الفئات الصومالية من النساء والشباب والعمال والمغتربين ورجال الدين وقادر على تحمل مسؤولية ووضع التشريعات اللازمة للبلاد ومهيأ لاختيار رئيس جديد للبلاد خلال الفترة الممنوحة له، وذلك من أجل تشكيل حكومة وحدة وطنية تتكون من أشخاص أكفاء قادرين على إدارة العناصر الرئيسية التي تتكون منها الدولة بشكل منظم ومنسق، ويتمتعون بالخبرة والدراية في توزيع الموارد الوطنية على أفراد المجتمع بالعدل والمساواة من خلال الاستخدام العادل لسلطات الدولة الرئيسية، التشريعية والتنفيذية والقضائية.

وبجانب تلك الخطوات التي اتخذناها، نود أن نؤكد لكم من جديد أن العد التنازلي قد بدأ، وأننا ماضون في إجراء عمليات للتصالح بين الحكومة الصومالية ومسؤولين من الشمال، وذلك عن طريق الجلوس على مائدة المفاوضات والتوصل إلى اتفاق ينهي الخلافات القائمة بين الإخوة الأشقاء الذين حاولوا الانفصال من جانب واحد، حتى تعود المياه إلى مجراها الطبيعي، وتلتئم اللحمة الوطنية، وتصبح الحالة في الصومال على ما كانت عليه سابقا؛ حيث ستكون إدارة البلاد في يد الشعب الصومالي بأسلوب ديمقراطي يتساوى فيه الجميع ولا يُهمش أحد.

ومن هذا المنطلق فإننا نود أن نلفت أنظاركم إلى أننا على أعتاب مرحلة جديدة وأننا قطعنا شوطا لا بأس به في تنفيذ خارطة الطريق وأن الأمر يتطلب مضاعفة الجهود الدولية لمساعدتنا في إتمام ما تبقى من المرحلة الحالية كما كان مقررا والاستعداد للمرحلة الجديدة حتى لا نتقهقر إلى الوراء ونعطي الفرصة لعودة الفوضى والإرهاب مرة أخرى أو نكون قد هدرنا المنجزات التي تحققت والأموال التي أنفقت والدماء التي أريقت من أجل الوصول إلى المرحلة التي نحن فيها.

إن هذا البلد الذي عانى فترة طويلة أنماطا من الفوضى وعدم الاستقرار بعد انهيار المؤسسات الدستورية والإدارية والخدمية يحتاج اليوم إلى بذل مزيد من الجهود لإحياء مؤسساته الحيوية والضرورية من جديد لتؤدي مهامها المنوطة بها وتقدم خدماتها للشعب الصومالي. وفي اعتقادي أن المرحلة الحالية مناسبة لقيام هذه المؤسسات مرة أخرى، وأن الظروف سانحة لبذل هذا الجهد؛ وذلك بسبب الهزيمة التي لحقت بالقاعدة في الصومال والاهتمام الدولي المتنامي تجاه إتاحة الفرصة لتطوير هذه المؤسسات بالإضافة إلى جاهزية الشعب الصومالي ومشاركته الفعالة التي يقوم بها في الداخل. وهذا مما يدعونا إلى التفاؤل بأننا سننجح في الوصول إلى ما نصبو إليه من استنهاض الهمم من أجل أن تكون هذه المؤسسات فاعلة تؤدي رسالتها المنشودة.

وإذا كانت المرحلة القادمة تتطلب منا أن نهيئ الجو المناسب لها فمن الضروري أن يكون الصومال مكانا مستقرا آمنا وخاليا من الفوضى والعنف بأنواعه المختلفة لتنطلق من

جديد عملية إعادة البنية التحتية وبناء المؤسسات الحكومية واختيار المسؤولين الإداريين الحكوميين الذين يتولون إدارة المحافظات المختلفة وتدريب الكوادر القادرة على إدارة الهيئات الحكومية والأعمال الخدمية من مستشفيات ومدارس وغير ذلك من المهمات الضرورية لخدمة أفراد الشعب الصومالي. لذلك فإننا ننتظر من مجلس الأمن أن يساندنا فيما يلي:

دعم أعمال اللجنة التأسيسية المكلفة بالتصديق على الدستور الجديد دعما سياسيا واقتصاديا وذلك بتوفير الإمكانيات المالية اللازمة لإنجاح أعمالها حيث لم يقدم إلينا أحد المساعدات التي كنا نتوقع الحصول عليها من بعض الهيئات الدولية.

تشجيع مؤتمرات المصالحات الوطنية الهادفة إلى الحفاظ على الوحدة الوطنية الصومالية وإحلال السلام الشامل في جميع الأراضي الصومالية.

اتخاذ موقف صارم ضد أولئك الذين يضعون العراقيل أمام تحقيق السلام في الصومال، بما في ذلك الشخصيات الصومالية الهدامة التي تصطاد في الماء العكر وتريد العودة إلى سنوات الضياع والاقتتال.

بناء جيش صومالي قادر على حماية الوطن واستقلاله ووحدة ترابه.

تعزيز دور الأجهزة الأمنية الوطنية وإفساح المجال أمام تدريب قوات الشرطة والاستخبارات الوطنية مع تسليح هذه الأجهزة الأمنية الهامة تسليحا جيدا يؤهلها لأداء واجباتها ومسؤولياتها الملقاة على كاهلها.

وضع خطة شاملة لمواجهة الحركات الإرهابية التي تتكاثر أنشطتها في الصومال والتي من الصعب استئصالها في المنطقة ما لم تتضافر الجهود الدولية الرامية للتصدي لعناصر وبؤر تجمعها.

ليس بالإمكان حماية الحريات الأساسية وحقوق الإنسان في بلد تنتشر في أرجائه عصابات القراصنة والحركات الإرهابية التي تقتل المواطنين الأبرياء وتفرض الفدية والإتاوات على السفن التجارية العابرة على المياه الدولية ما لم تكن هناك قوات أمنية كفؤة وقادرة على فرض النظام والقانون، وتمتلك من السلاح ما يردع المجرمين والمعتدين على الأبرياء العزّل وممتلكاتهم. وهذا غير ممكن البتة ما لم يسمح مجلسكم الموقر للحكومة الصومالية بأن تستورد الأسلحة الضرورية للأجهزة الأمنية وذلك برفع حظر الأسلحة المفروض عليها.

دعوة الهيئات والمنظمات الدولية وعموم المجتمع إلى المساهمة في الإعمار في الصومال والعمل من أجل تفعيل المؤسسات الاقتصادية والخدمية في البلد.

مواصلة دعم قوات بعثة الاتحاد الأفريقي وزيادة عددها وعتادها العسكري، وذلك من أجل رفع كفاءتها القتالية وتمكينها من مواجهة حركة الشباب الإرهابية التي أعلنت مؤخرا اندماجها الكامل في تنظيم القاعدة.

تقديم الدعم المالي للإدارات المحلية التي يجري تشكيلها حاليا في المناطق المحررة من القاعدة حديثا.

منح أعضاء البرلمان الحالي مخصصاتهم ومرتباتهم مكافأة لهم على خدماتهم الوطنية التي قدموها للوطن أثناء فترة عملهم الماضية حتى لا يكونوا عرضة للإهمال والنسيان.

إن ما ذكرناه آنفا لم يكن إلا قطرة واحدة ألقيت في بحر مضطرب الأمواج، أو بالأحرى جزءا يسيرا من أولوياتنا المهمة في هذه المرحلة الحرجة التي يمر بها الشعب الصومالي، ولكننا نؤمن بأن مجلسكم الموقر يعلم جيدا ما يجري في الساحة الصومالية ومتيقن من خطورة ما سيترتب عن الوضع المتدهور في الصومال ما لم يقم مجلس الأمن

الدولي بمسؤوليته الإنسانية الخاصة بحماية الشعب الصومالي وحرياته الأساسية.

ولعلي لا أكون مفرطا في تفاؤلي إن قلت لكم أن المجتمع الصومالي الذي هو جزء لا يتجزأ من المجتمع الإنساني بات يؤمن بأن الأسرة الدولية لن تتركه غارقا في الدماء، وأن أنظار العالم متجهة نحوه وخاصة بعد مؤتمر لندن الأخير الذي حضرته ٥٥ دولة من دول العالم، كانت نتائجه جيدة ومتعاطفة مع الشعب الصومالي – ذلك المؤتمر الذي جعل الأزمة الصومالية تحتل مكان الصدارة في الأزمات المعاصرة.

والحكومة البريطانية برئاسة ديفيد كاميرون تستحق منا كل الشكر والتقدير لتنظيمها وإدارتها ذلك المؤتمر. ونرجو منها أن تواصل مسيرتها الرامية إلى إحلال السلام في الصومال. كما أننا نتقدم بالشكر والتقدير إلى كل الدول والمنظمات الدولية والإقليمية والشخصيات التي حضرت ذلك المؤتمر ونرجو منهم أن يواصلوا مسيرتهم الرامية لإحلال السلام في الصومال، وهم سيحضرون المؤتمر القادم الذي سينعقد في تركيا الشهر المقبل إن شاء الله.

ونود أن نلفت نظركم إلى أننا في الصومال نرحب باللجنة المشتركة للإدارة المالية، كلجنة تساعد في تفعيل وبناء مؤسسات الإدارة المالية الصومالية من أجل المراقبة والشفافية المتبادلة والمفتوحة، ولكننا نرى ضرورة أن تكون واضحة المهام والأهداف وتتقيد بمدة زمنية ممنوحة لها مسبقا بحيث تحترم السيادة الوطنية. وكذلك نرحب بمؤتمر اسطنبول الثاني الذي من المزمع انعقاده قريبا.

وإنه لمن الجدير بالإشارة أن الأسرة الدولية المتمثلة في منظماتها الدولية والإقليمية قد لعبت دورا رياديا وفعالا في عمليات تقديم العون والمساعدات الإنسانية للمحتاجين وللمتضررين بالمجاعة والجفاف في الصومال في العام الماضي.

لذلك أود قبل أن أختم خطابي أن ألفت أنظاركم إلى دعوة جميع الدول والهيئات التي التزمت بمبالغ محددة كمساعدات لتخفيف الأعباء عن كاهل المواطنين الصوماليين الذين هم بحاجة ماسة إلى المساعدات، وإلى تقديم تلك المساعدات لهم ليتمكنوا من استعادة حياتهم الطبيعية. ومن على هذا المنبر أشكرهم على هذا الالتزام وما قدموه من مساعدات، متطلعا إلى أن يقدموا ما تبقى من مساعدات التزموا بها. وحتى يكون تأثيرها فعالا ندعوهم إلى استدامة هذا الدعم حتى يتمكن المحتاجون من الأفراد من مزاولة نشاطهم واستعادة الحياة الكريمة التي تليق بالإنسان الذي يعيش في القرن الحادي والعشرين، والتعجيل بتشييد البنية التحتية التي صارت مدمرة، وصرف جل الأموال لإحياء المؤسسات الخدمية الضرورية للمواطن حتى نضمن استمرار تقديم الخدمات الحيوية.

وفي الختام أوجه إليكم كل الشكر والتقدير، متمنيا لكم التوفيق والنجاح في أعمالكم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر الرئيس أحمد على بيانه.

أعطي الكلمة للسيد ماهيغا.

السيد ماهيغا (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على منحي الفرصة لأقدم آخر تقارير الأمين العام (S/2012/283) ولأقدم إلى المجلس إحاطة إضافية عن الصومال. أشكر المجلس على دعمه المستمر لي ولمكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال. كما أشيد بحضور فخامة الرئيس شيخ شريف شيخ أحمد، رئيس الحكومة الاتحادية الانتقالية لجمهورية الصومال، الذي خاطب المجلس للتو. إن وجوده هنا اليوم يعبر عن التزامه بالشراكة مع المجتمع الدولي من أجل إنهاء المرحلة الانتقالية. كما أود أن أشكر رئيس الصومال والحكومة الاتحادية الانتقالية على علاقات العمل

الممتازة التي نتمتع بها في مقديشو في عملنا مع المؤسسات الاتحادية الوطنية.

نحن بصدد الدخول في أشد المراحل حساسية لإنهاء عملية الانتقال في الصومال. لقد حققنا الكثير من جوانب التقدم في الإعداد للدولة في صورتها النهائية. وقد اتخذنا خطوات كبيرة في عملية إعداد دستور الصومال، بحسب ما يقتضيه اتفاقا مباقاتي وجيبوتي. سيقدم مشروع الدستور إلى الأطراف الرئيسيين لاعتماده مؤقتا في وقت لاحق هذا الشهر، إلى حين عرضه على جمعية تأسيسية وطنية. وذلك أمر ضروري لإنهاء الفترة الانتقالية ووضع الترتيبات للمزيد من المداولات بشأن الوثيقة في فترة ما بعد شهر آب/أغسطس.

لأجل تلك الغاية، قمنا بجمع ١٣٥ من الزعماء التقليديين في مقديشو، وقد انخرطوا الآن في اختيار ٨٢٥ عضوا للجمعية التأسيسية الوطنية، بما يتماشى مع قاعدة التمثيل العشائري التقليدية ٤,٥. ففي غياب الانتخابات المباشرة الآن، يشكل الزعماء التقليديون أساس الشرعية للجمعية التأسيسية.

يرمز الزعماء التقليديون، الذين استُقدموا من جميع أنحاء الصومال بما في ذلك المناطق المستعادة مؤخراً، إلى الوحدة الوطنية وإلى الالتزام بإنهاء المرحلة الانتقالية. علاوة على ذلك، يقوم الزعماء التقليديون بحل البرلمان الحالي، والشروع في اختيار أعضاء برلمان جديد، أصغر حجماً، على أساس معايير تعتمد بقدر أكبر على الكفاءة. وسوف يشرع البرلمان الجديد في إعطائنا قيادة سياسية جديدة في تموز/يوليه وحكومة جديدة في آب/أغسطس.

ومنذ وصول الزعماء التقليديين إلى مقديشو، انخرطوا في عملية إثبات هوية بشأن أصولهم ومدى تمثيلهم. وسيجتمع الموقعون الرئيسيون في وقت لاحق هذا الأسبوع لتشكيل لجنة الاختيار التقنية التي تتولى إدارة الجمعية التأسيسية والمسائل الأخرى المتعلقة باعتماد مشروع الدستور اعتماداً مؤقتاً واختيار البرلمان الجديد.

تشكل تلك العمليات واحدة من ركائز خارطة الطريق التي ستتواصل إلى ما بعد آب/أغسطس. ويظل شمول المناطق المستعادة حديثاً من متمردي حركة الشباب أولوية قصوى في التواصل السياسي والمصالحة، في وقت تواصل فيه الحكومة الاتحادية الوطنية إخضاع المزيد من الأراضي ما وراء مقديشو لسيطرتها. وبفضل الميليشيات الحليفة، مدعومةً من جانب بعثة الاتحاد الأفريقي الموسعة في الصومال، وبمشاركة إثيوبيا، يتقهقر المتمردون ويفقدون بسرعة سيطرتهم على مساحات شاسعة من الأراضي.

ومع الأراضي المستعادة حديثاً يدخل المزيد من السكان تحت سلطة الحكومة. بيد أن تقهقر حركة الشباب يخلق تحديات جديدة.

ويتدفَّق المتمرِّدون المنسحبون إلى ولايتَي بونتلاند وصوماليلاند الإقليميتَين المستقرَّتَين نسبياً، وهناك أيضاً زيادة في أعمال قتالية مختلفة وراء خطوط بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في مقديشو ومناطق مُستعادة أخرى. لذا، فإنه بينما تنسحب حركة الشباب، يجب مساعدة الحكومة الاتحادية الانتقالية للاضطلاع بالمهام التالية: إنشاء إدارة محلية، تضمّ القيادات المنتخَبة سابقا التي أزاحها المتمرِّدون؛ إقامة سلطة سياسية وإدارية على المستوى المحلي؛ وتوطيد الأمن من خلال لجان أمنية محلية. ويجب أن تقترن استعادة المناطق الجديدة بتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية، بما فيها بسط سيادة القانون والهياكل الأساسية الاجتماعية الأخرى، فضلاً عن الخدمات الاقتصادية، بصفتها جزءاً من رزمة مكاسب السلام.

وتتواصل الجهود لتعزيز التوعية والمصالحة مع الإدارات الإقليمية والناشئة. وفي هذا الصدد، عيَّنت الحكومة الاتحادية الانتقالية وصوماليلاند لجاناً يمكن للكيانَين من خلالها أن يشاركا في الحوار بشأن مستقبل الصومال، وفقاً لما دُعي إليه في مؤتمر لندن في شباط/فبراير. وصاحبا المصلحة ملتزمان بالحوار، وقد طلبا مساعيَّ الحميدة لإبقاء الحوار جاريا، فيما نحن نعمل على إيجاد الطرائق، بما فيها جدول أعمال المناقشات ومواعيدها.

وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، من جانبها، تستند الآن إلى أساس تمويلي أكثر أماناً وقابلية للتنبُّؤ، في أعقاب اتخاذ وتنفيذ القرار ٢٠٣٦ (٢٠١٢). وينبغي لذلك أن يمكِّن القوة من إثبات وجودها بمزيد من الفعالية في القطاعات الجديدة الثلاثة لعملياتها. وأودّ أن أُعرب عن تقديري للمجتمع الدولي على المساهمات السخيّة التي يواصل تقديمها لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. كما أودّ أن أنوِّه تنويهاً خاصاً بدعم الاتحاد الأوروبي، الذي يغطي بدَلات الأفراد المدنيين والعسكريين في البعثة. وقدَّمت الولايات المتحدة للبعثة كذلك مساهمات كبيرة من المعدَّات واللوازم. وأودّ أيضاً أن أُشيد بالمملكة المتحدة واليابان وبالمانحين الآخرين الذين قدَّموا تبرُّعات مالية سخيّة لصندوق الأمم المتحدة الاستئماني لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. ولمَّا كان صون السلم والأمن الدوليين مسؤولية جماعية، فإنني أشجِّع الدول الأعضاء الأخرى على الانضمام إلى أولئك الداعمين التقليديين في جهودهم المشكورة لدعم البعثة.

وفي اجتماع اللجنة الأمنية المشترَكة، الذي عُقِد في مقديشو في ٧ و ٨ أيار/مايو، وافق المشاركون على صيغة أكثر تنسيقاً للقوات الصومالية، وأكَّدوا أهمية إدماج القوات المتحالفة التابعة للحكومة الاتحادية الانتقالية بقيادة موحَّدة. كما اتفقوا، من جملة أمور، على أهمية الخطة الوطنية لتحقيق الأمن والاستقرار، التي يجري وضعها موضع التنفيذ بصفتها استراتيجية الخروج لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وعلى الحاجة إلى المزيد من التنسيق والتعاون في التعامل مع المقاتلين السابقين المُتخلِّين – أو المُنشَقِّين، كما يُسمَّون أحياناً.

وإنني أشكر حكومة اليابان على مساعدتها الشاملة في بناء قوة الشرطة التابعة للحكومة الاتحادية الانتقالية. فتطوير القطاع الأمني لهذه الحكومة يحتاج أيضاً إلى المزيد من التركيز على تطوير نظام القضاء والإصلاحيات، لتعزيز مؤسسات سيادة القانون.

وهناك تقدُّم في مجال النهوض بحقوق الإنسان، وحاجة إلى الموارد في هذا المجال، بما يشمل حماية الأطفال والمدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين.

وتبقى الحالة الإنسانية في الصومال هشَّة. ففيما كان التضخُّم السريع في المعونة فعَّالاً في إنهاء ظروف المجاعة في البلد، بقيت المكاسب شديدة الهشاشة ويمكن عكس مسارها ما لم يتواصل تقديم المساعدة.

وفي جهودنا الدؤوبة لمعالجة مشكلة القرصنة، عقدنا اجتماعاً على مستوى وزاري في لندن في ١٢ أيار/مايو، نوقشت فيه مدونة جيبوتي لقواعد السلوك، وفقاً للمادة ١٣ من المدونة. وكانت هناك جهود حثيثة أعقبت بيان مؤتمر لندن، في إعداد استراتيجية شاملة لمكافحة القرصنة، بصفتها تحدياً ناشئاً بحاجة إلى المجابهة براً وبحراً على السواء. لكنَّ المسألة الأساسية في التصدي للقرصنة تبقى إرساء سيادة القانون في الصومال.

وإننا نواجه عدداً من التحديات في مساعينا لإتمام تنفيذ خارطة الطريق، بما في ذلك الجداول الزمنية الضيقة وعدم توافر الموارد. ولكن في ظل انعدام الموارد اللازمة والمتطلبات المالية واللوجستية والبشرية، لا يمكننا تحقيق أكثر من ذلك. والافتقار للتمويل لتنفيذ خارطة الطريق في الأشهر الثلاثة المتبقية، مصدر قلق عميق لنا جميعاً، بما يشمل

الحكومة الاتحادية الانتقالية، كما أعرب عن ذلك الرئيس أحمد للتوّ.

وأخيراً، اسمحوا لي أن أطرح مسألة الخطر الذي يُشكِّله سلوك المفسدين على عملية السلام في الصومال وخارج المنطقة. فعلينا أن نتعامل مع هذه العناصر قبل أن تنجح في تقويض العملية السلمية. فالمفسدون يعتقدون أنّ نهاية المرحلة الانتقالية ستُعرِّض للخطر مواقعهم وأوضاعهم المتميزة في الصومال. لذا، فإنهم يستخدمون أساليب مختلفة لإعاقة وعكس مسار المكاسب المحرَزة في تنفيذ خريطة الطريق. وفي ١ أيار/مايو، وبروح من التعاون، وجَّه مكتب الأمم المتحدة السياسي في الصومال، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، إنذاراً إلى جميع المفسدين المحتمَلين بأنَّ عدم الامتثال لخارطة الطريق أو عرقلتها بشكل فعال سيستتبع تسمية الأفراد والتشهير بهم. ويمكن فيما بعد إحالة الأشخاص الذين تتمُّ تسميتهم إلى مجلس وزراء الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، مقرونة بتوصياتنا بالفرْض الفوري لتدابير وقيود محددة، منها الحظر الإقليمي على سفر بعض الأفراد. ومن الطبيعي تعزيز فعالية مثل هذه التدابير إلى حدٍّ كبير إذا كانت مدعومة بسلطة مجلس الأمن.

وبينما تواجه الصومال أكبر فرصة لإنهاء المرحلة الانتقالية، بعد كل هذا القدْر من الاستثمار من جانب المجتمع الدولي، يتعيَّن علينا إنجاز المَهام الموكولة إلينا. فيجب توفير الدعم اللوجستي والمالي في التوقيت المناسب لتمكيننا من إتمام تنفيذ خريطة الطريق قبل آب/أغسطس، بتعاونٍ وتنسيق دوليين معزَّزَين. وفي هذا الصدد، نرحِّب بمبادرة الحكومة التركية إلى التشارك مع الأمم المتحدة في عقْد المؤتمر الدولي في اسطنبول في مطلع الشهر المقبل. فهذا المؤتمر سيزيد الزخم ويركِّز الاهتمام على خريطة الطريق لإنهاء المرحلة الانتقالية. كما أنه سيُحدِّد عناصر استراتيجية ما بعد آب/أغسطس، ويعزِّز المُلكية الصومالية للعملية، بالتشارك مع أصحاب المصلحة الإقليميين والدوليين. وإننا نتطلَّع إلى ذلك المؤتمر.

الرئيس (تكلَّم بالإنكليزية): أشكر السيد ماهيغا على إحاطته الإعلامية.

أُعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن.

السيد بارهام (المملكة المتحدة) (تكلَّم بالإنكليزية): إنني شديد الامتنان لكم، سيدي الرئيس، على إتاحة الفرصة لمناقشة الحالة في الصومال في هذه المرحلة الهامة، وللأمين العام على تقريره الأخير (S/2012/283)، ولممثِّله الخاص أوغستين ماهيغا على الإحاطة الإعلامية التي قدَّمها إلينا للتوّ. وإننا نقدِّر كثيرا أعمال الممثل الخاص وجهود فريق عمله، من بين جميع وكالات الأمم المتحدة الناشطة في الصومال. كما أودّ أن أشكر الرئيس الصومالي على حضوره معنا هنا اليوم، وعلى مساهمته في هذه المناقشة.

وأودّ أن أتناول مسألتين رئيسيتَين – العملية السياسية والأمن في الصومال. أولاً، يجب أن تكون العملية السياسية الآن أولويتنا الأولى. فليس أمامنا سوى ثلاثة أشهر لإنهاء المرحلة الانتقالية. ويتعيَّن علينا زيادة الزخم لضمان عقْد الجمعية التأسيسية الوطنية في أقرب وقت ممكن، بطريقة منفتحة وتمثيلية. تقع مسؤولية اكتمال المرحلة الانتقالية في نهاية المطاف على كاهل الزعماء الصوماليين، لكن علينا كمجتمع دولي مواصلة توفير الدعم اللازم. تقدم المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية مليون يورو للأمم المتحدة من أجل دعم العملية، وكذلك موظفين للدعم التقني. إننا ندعو الآخرين إلى تقديم الدعم وفقا للاحتياجات التي تحددها الأمم المتحدة.

ويتعين علينا أيضا دعم العملية سياسيا، وتوفير حوافز من أجل تحقيق التقدم، والاستعداد لاتخاذ إجراء ضد

من يسعى إلى إعاقة العملية أو تقويضها. إنني أرحب برسالة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، التي تتناول مسألة المفسدين المحتملين. وأؤكد التزام المملكة المتحدة باتخاذ إجراءات ضد مَن يسعون إلى إفساد العملية، بما في ذلك أية محاولة لإعاقة اختيار أعضاء الجمعية التأسيسية.

تتزايد تقارير من داخل الصومال تفيد بأن الرأي العام غير راض عن العملية. وأود أن أوضح بأن عدم الاتفاق مع العملية ليس في حد ذاته إجراء غرضه الإفساد. كما أن المعارضة ليست شيئا سيئا، حيث أنها تبرز المشاركة في العملية. وتشكل المناقشة العامة عنصرا هاما من عناصر الديمقراطية، لكن من الحيوي إفساح المجال داخل العملية للأصوات المعارضة لإسماع صوتها، وأخذها بعين الاعتبار، من دون حرف العملية برمتها عن مسارها.

ويغذي الشك وغياب المعلومات جانبا كبيرا من الاستياء. لذلك من الحيوي جعل العملية تتمتع بأكبر قدر ممكن من الشفافية. ويتعين على الأمم المتحدة والموقعين على وثيقة مبادئ غاروي الإعلان عن قائمة الشيوخ، والعملية التي سيختارون من خلالها أعضاء الجمعية التأسيسية الوطنية، وعملية معالجة المسائل الخلافية في إطار الدستور.

وعندما سيجتمع الوزراء في نهاية الشهر في اسطنبول، سيقيمون التقدم المحرز فيما يخص انتهاء الفترة الانتقالية. ويتعين على الزعماء الصوماليين بدعم من مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال، إظهار تحقيق تقدم وفقا للجداول الزمنية، الواردة في خريطة الطريق ومبادئ غاروي.

ثانيا، بينما ينصب تركيزنا حاليا على نهاية الفترة الانتقالية، لا يقل أهمية استمرارنا في بناء الأمن والاستقرار في الصومال. وقد مهد القرار ٢٠٣٦ (٢٠١٢) الطريق أمام تعزيز وجود بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وتوسيعه. إننا نرحب بالجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي وبلدان المنطقة من أجل وضع ترتيبات بغية تنفيذ تلك الولاية. ومن الحيوي استمرار تلك الجهود وخصوصا إلحاق القوات الكينية بتشكيلات مختلفة عن تشكيلاتها الأصلية في أقرب وقت ممكن.

رغم أن القرار ٢٠٣٦ (٢٠١٢) قد قدم دعما قويا لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، لا تزال ثمة حاجة للتمويل الإضافي من أجل توفير عناصر تمكينية للقوة والمعدات . ساهمت المملكة المتحدة، خلال العام الماضي، بمبلغ ١٦ مليون جنيه إسترليني دون شروط، لصندوق الأمم المتحدة الاستئماني الخاص بالبعثة. وندعو الآخرين إلى مواصلة الإسهام في الصندوق الاستئماني، والجهات المانحة الإضافية إلى توفير التمويل للمتطلبات في الأجل الطويل، مثل مرتبات الجنود الذي يمولها حاليا الاتحاد الأوروبي.

لكننا نحتاج أيضا إلى تعزيز جهودنا الرامية إلى تطوير القدرات الأمنية الصومالية. وتحتاج البعثة إلى قوات أمن وطنية صومالية فعالة، يمكنها القتال إلى جانبها ويمكنها في النهاية تسليم الأمور إليها. ونرحب بالجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي من أجل تحديد الاحتياجات الفورية لقوات الأمن الوطني. ونعتقد بأن الأحكام القائمة فيما يخص حظر توريد الأسلحة، تسمح بما يكفي من المرونة لسد تلك الاحتياجات وبأن ثمة فوائد أمنية هامة فيما يخص الاستمرار في تطبيق الحظر.

ونحتاج أيضا إلى زيادة جهودنا بخصوص بناء القدرات في الأجل الطويل، في مجمل قطاعي الأمن والعدالة، من أجل توفير الأمن وإرساء العدالة لشعب الصومال. وسيكون تعزيز الأمن مهما لتوطيد الجهود الرامية لإرساء دعائم حوكمة أفضل وتطويرها، خصوصا في المناطق المستعادة حديثا.

إننا نـدخل فتـرة حاسمـة في الـصومال. ويـتعين علـى الموقعين على مبادئ غاروي اتخاذ قـرار. فهـل لـديهم رغبـة في القيـام بمـا علـيهم مـن أجـل إحـلال الـسلام في الـصومال، بعـد مرور ٢١ عاما من الحـرب، وتحـسين حيـاة آلاف الـصوماليين ووضع الصومال على طريق الانتعاش؟ أو يودون إضـاعة هـذه الفرصـة، والحكـم علـى بلـدهم بـسنوات إضـافية مـن النـزاع والاضطراب؟ إنني أحثهم على الاختيـار الـصحيح. وإذا قـاموا بـذلك، فـإن الأمـم المتحـدة والمجتمـع الـدولي سـيعملان معهـم وسيوفران الدعم الذي يحتاجون إليه.

إننا نتطلع إلى الاستفاضة في مناقشة تلك المسائل في اسطنبول.

الـــسيدة رايـــس (الولايـــات المتحـــدة الأمريكيـــة) (تكلمـت بـالإنكليزيـة): أشـكر الممثـل الخـاص للأمـين العـام للـصومال، الـسيد ماهيغـا، علـى إحاطتـه الإعلاميـة، وأرحـب بالرئيس أحمد.

يـشهد الـصومال لحظـة حاسمـة مـن تاريخـه. وكانـت حركـة الـشباب قبـل عـام تـسيطر علـى أجـزاء واسـعة مـن الـصومال وتنـشر الرعـب في أرجائهـا. وواجـه الملايـين خطـر المـوت جوعـا، بينمـا كـان زعمـاء البلـد يركـزون بـشكل أكـبر علـى التنـاحر فيمـا بينـهم، بـدلا مـن العمـل مـن أجـل تحـسين أوضـاع الشعب الصومالي. وجه مجلس الأمن قبل عام، رسـالة صـريحة للحكومـة الاتحاديـة الانتقاليـة، بأنهـا تخـاطر بفقـدان الـدعم الـدولي، إذا لم تـنظم نفـسها بطريقـة أجـدى وتحـل خلافاتها.

إن الصومال اليوم في وضع مختلف وأفضل، لكـن ثمـة تحـديات كـبيرة تلـوح في الأفـق. حيـث أن ولايـة الحكومـة الاتحاديـة الانتقاليـة سـتنتهي في آب/أغـسطس، وأي تـأخير أو تراجـع في تنفيـذ المرحلـة الانتقاليـة غـير مقبـول إطلاقـا. إن الـصومال والمنطقـة بنطاقهـا الأوسـع لـيس بوسـعهما تحمـل العودة إلى دورات لا نهاية لها مـن العنـف والمعانـاة الـتي ابتلـي البلد بها، وهددت المنطقة لعقود.

ومـن المـشجع بـروز إشـارات واعـدة للبلـد وشـعبه. وللمرة الأولى منذ جيل، لدى الصومال خطة مُحكَمَـة لإقامـة دولة تعمل، ولا تزال ظروف تنفيـذها تنـضج. خـلال الأشـهر القليلة الأخيرة، اتخذت الحكومة الانتقالية إلى جانـب الموقعين علـى خريطـة الطريـق والمجتمـع الـدولي خطـوات هامـة لتنفيـذ خريطة الطريق وإنهاء المرحلة الانتقالية كما نـصت علـى ذلـك مبادئ غاروي. ووزع مـشروع دسـتور علـى مـوقعي خريطـة الطريق. واختير الشيوخ مـن أجـل تعـيين منـدوبين في الجمعيـة التأسيسية، وهـم يجتمعـون الآن للقيـام بـذلك. وتحـسنت أيـضا الحالـة الأمنيـة في البلـد. وتم مـؤخرا تحريـر منـاطق في ضـواحي مقديشو ومـدن بلـدوين وبايـدوا وجـوهر الرئيـسية في جنـوب غرب الصومال.

إن الولايات المتحدة تـشيد ببعثـة الاتحـاد الأفريقـي في الـصومال، وقـوات الأمـن الـوطني الـصومالية علـى إنجازاتهـا العـسكرية الكـبيرة والمكاسـب الأمنيـة. وتـضحيات البعثـة والجنـود الـصوماليين دليـل علـى نيتـهم وعـزمهم علـى إحـلال الـسلام والاسـتقرار في الـصومال. تجـسيدا لتحـسن الحالـة الأمنيـة، عـاد مكتـب الأمـم المتحـدة الـسياسي للـصومال لمقديشو. ورغـم أن الحالـة الإنسانية تظـل هـشة للغايـة، فـإن المجاعة قد خفّت بشكل كبير، بفضل مـا قامـت بـه الوكـالات الإنـسانية التابعـة للأمـم المتحـدة والمنظمـات غـير الحكوميـة وسخاء المجتمع الدولي.

إن اعتمـــاد القـــرار ٢٠٣٦ (٢٠١٢) بالإجمـــاع في ٢٢ شباط/فبراير، الذي تلاه مؤتمر لندن بشأن الـصومال، قـد أظهرا التزاما قويا وموحدا من جانـب المجتمـع الـدولي بـشأن مستقبل الصومال. ترحب الولايـات المتحـدة بمـؤتمر اسـطنبول

الثاني القادم بشأن الصومال، الذي سيدفع بشكل أكبر العملية الانتقالية السياسية في اتجاه إتمامها.

بينما أحرز الصوماليون تقدما، بدعم دولي، ليس بوسعنا تحمل فقدان الزخم. ولا يزال يتعين الاضطلاع بعمل حاسم وصعب، وسيسائل الشعب الصومالي الحكومة الاتحادية الانتقالية والموقعين على خريطة الطريق وباقي أصحاب المصلحة بخصوص احترام الجدول الزمني الخاص بالفترة الانتقالية. كما أعلن مؤتمر لندن في شباط/فبراير، فإن الموعد النهائي لاتفاق كمبالا ثابت. ولن يكون ثمة تمديد لولاية الحكومة الاتحادية الانتقالية ما بعد ٢٠ آب/أغسطس. ويتعين على الجمعية التأسيسية الاجتماع من أجل النظر في الدستور المؤقت واعتماده، وتهيئة الظروف الملائمة لاتخاذ خطوات هامة أخرى، بما في ذلك تعيين برلمان جديد أصغر، وتنظيم انتخابات غير مباشرة لرئيس البرلمان والرئيس. ويعد إعلام الصوماليين بشأن مشروع الدستور وعملية تنفيذ خريطة الطريق أمرا أساسيا لنجاحهما في آخر المطاف. لكن كما أشار إلى ذلك الأمين العام في تقريره (S/2012/283)، فإن الموافقة على الدستور المؤقت من لدن الجمعية التأسيسية ستكون بمثابة بداية العملية وليست نهايتها.

أما وقد أشرنا إلى بعض عناصر التقدم الهام الذي جرى تحقيقه منذ زيارة مجلس الأمن الأخيرة إلى المنطقة، فأود أن أنتقل الآن إلى التحديات المهمة التي سيواجهها الصومال مستقبلا.

وكما ذكرتنا بشكل مأساوي العملية الانتحارية التي نفذت قبل أسبوعين ضد الوفد البرلماني في دوشاماريب، والتفجير الانتحاري الذي جرى الشهر الماضي في المسرح الوطني، تظل حركة الشباب تشكل تهديدا رئيسيا لاستقرار الصومال.

وتثبت هجماتها المروعة والوحشية على المدنيين الأبرياء، واستمرار الحظر الذي تفرضه على ١٧ منظمة إنسانية، ازدراءها التام للشعب الصومالي واستخفافها بالأرواح البشرية. والولايات المتحدة تدين جميع الهجمات الإرهابية التي تقترفها حركة الشباب، وتتسبب في مصرع المسؤولين الحكوميين والمدنيين الأبرياء.

وبما أن حركة الشباب ستواصل ارتكاب أعمال الإرهاب واستغلال أي فرصة لبذر بذور عدم الاستقرار وتعطيل مسيرة التقدم في الصومال، فمن الأهمية بمكان توسيع نطاق استتباب الأمن في المناطق التي تحقق فيها الاستقرار، بغية الحيلولة دون استعادة حركة الشباب لموطئ قدم هناك. ويتطلب ذلك استكمال ملاك موظفي بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال حتى يتسنى لها الوفاء بولايتها. وينبغي للاتحاد الأفريقي والبلدان الأخرى المساهمة بقوات التعجيل بالتوصل إلى اتفاق على مفهوم العمليات لدى بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وعدم القيام بذلك لن يؤثر سلبا على البعثة والاتحاد الأفريقي فحسب، بل سيؤدي إلى ما هو أسوأ، أي تقويض أمن الشعب الصومالي.

وعلاوة على ذلك، على الرغم من أن قوات الأمن الوطنية الصومالية ستحظى بمكانة بارزة في عمليات البعثة بعد توسيع نطاقها، فإنها تعاني من العوائق المتمثلة في نقص الإمدادات، والثغرات من حيث القدرات اللوجستية. ومنذ عام ٢٠٠٧، ساهمت الولايات المتحدة بأكثر من ١٠٦ ملايين دولار لتعزيز قطاع الأمن في الصومال. ونحث جميع الدول الأعضاء، لا سيما المانحين الجدد، على مساعدة الشعب الصومالي لتولي الريادة في توفير أمنه، وتنسيق الدعم الثنائي من خلال اللجنة الأمنية المشتركة التابعة للحكومة الاتحادية الانتقالية، التي تشارك في رئاستها الولايات المتحدة والاتحاد الأفريقي.

لكفالة الاستقرار الدائم في الصومال، من الضروري – وإن لم يكن ذلك كافيا – أن نواصل ممارسة الضغط على حركة الشباب وتعزيز قوات الأمن الوطنية والدولية. كما يجب علينا أن نتصدى للنشاط الإجرامي الذي يمول الإرهاب ويقوض الإدارة المحلية ويشوه الاقتصاد المحلي. وفي هذا الصدد، تدعم الولايات المتحدة بشدة فريق الاتصال المعني بمكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال، وستواصل التعاون مع الشركاء الدوليين والقادة الصوماليين من أجل إنهاء آفة القرصنة. وبالمثل، إن الاختطاف للحصول على الفدية يعرض للخطر تقدم الصومال ويشكل تهديدا متزايدا لجميع الدول مواطنيها. ويجب علينا أن نتعاون على تعزيز إنفاذ القانون والقدرات الأخرى لمنع عمليات أخذ الرهائن وكفالة عدم حصول مقترفيها على الفدى.

وأخيرا، على الرغم من إعلان الأمم المتحدة نهاية المجاعة في الصومال في شباط/فبراير، فإن الحالة الإنسانية في جنوب الصومال ووسطه ما زالت متردية. فأكثر من ٢,٥ مليون من أبناء الصومال لا يزالون بحاجة للمساعدة الطارئة. وهناك أكثر من ٩٨٠ ٠٠٠ لاجئ صومالي، بعضهم عاش في المنفى طيلة أكثر من ٢٠ سنة. ونشيد بكينيا وإثيوبيا وجيبوتي واليمن والبلدان الأخرى في المنطقة على استضافة اللاجئين الصوماليين.

ومنذ عام ٢٠١١، خصصت الولايات المتحدة ١,١ بليون دولار لحالة الطوارئ الإنسانية في منطقة القرن الأفريقي، بما في ذلك أكثر من ٢٦٠ مليون دولار للصومال تحديدا. ويجب على المجتمع الدولي أن يبذل المزيد من أجل توفير المساعدة لإنقاذ الحياة فورا، وتلبية الاحتياجات الطويلة الأجل للاجئين والأشخاص المشردين داخليا وغيرهم من الفئات المتضررة من الجفاف والصراع، وبناء القدرات في المنطقة على التخفيف من أثر الصدمات التي نعلم أنها ستقع في المستقبل. فملايين الأرواح عرضة للخطر.

وأود أن أؤكد مجددا دعمنا القوي لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، والتزامنا بالعمل مع المجتمع الدولي لمساعدة الصومال على مواجهة هذه التحديات وتحقيق مستقبل أكثر إشراقا. غير أن الدعم الدولي لا يمكن أن يكون أمرا مسلما به. وخلال الأربعة أشهر القادمة، ستتاح لنا فرصة فريدة لكفالة إنجاز الصومال لعمليته الانتقالية في حينها، غير أن العبء لا يزال يقع على عاتق قادة الصومال لاغتنام هذه اللحظة ووضع أساس قوي للسلام والاستقرار. وذلك أقل ما يستحقه شعب الصومال الذي طالت معاناته أكثر مما ينبغي.

السيد ماشابانى (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم شكرا جزيلا، سيدي الرئيس، على إتاحة الفرصة لنا للمشاركة في هذه المناقشة الهامة. ونود أن نشكر الأمين العام على تقريره (S/2012/283)، فضلا عن ممثله الخاص، السفير أوغوستين ماهيغا، على إحاطته الإعلامية المستفيضة بشأن آخر التطورات في الصومال. كما نود أن نرحب في هذه الجلسة بالشيخ شريف شيخ أحمد، رئيس الجمهورية الصومالية، ونريد أن نشكره على بيانه الشامل.

يستعد الصومال للقيام بقطيعة حاسمة مع ماضيه القريب، المتسم بالصراع والأزمة وعدم الاستقرار. وقد شهدت الأشهر الأخيرة اتخاذ إجراءات حازمة ومدروسة من جانب الشعب الصومالي، بدعم من المجتمع الدولي، لكي يعالج على نحو مستدام ومنسق التحديات السياسية والإنسانية والأمنية التي يواجهها البلد. وفي هذا الصدد، نرحب بالتقدم الكبير الذي حققته الحكومة الاتحادية الانتقالية في تنفيذ خارطة الطريق التي وضعت في أيلول/سبتمبر ٢٠١١. ومن أبرز أوجه هذا التقدم، توج مؤتمرا غاروي الأول والثاني بوضع مبادئ واتخاذ قرارات هامة ينبغي أن تستنير بها العمليتان السياسية والدستورية

لإنهاء الانتقال. وننوه على نحو خاص بالاتفاقات التي توصل إليها أصحاب المصلحة خلال هذين المؤتمرين.

وإذ نقترب بسرعة من الموعد المحدد لانتهاء العملية الانتقالية في ٢٠ آب/أغسطس، ترحب جنوب أفريقيا بإنشاء وحدة دعم التنفيذ في مكتب رئيس الوزراء لتسريع وتيرة إنجاز المهام الرئيسية والوفاء بالمعايير. ونتطلع إلى اختتام عملية تعيين الشيوخ التقليديين لأعضاء الجمعية التأسيسية البالغ عددهم ٨٢٥ عضوا. وفي هذا الصدد، سيكون من المهم أن نكفل اتسام عملية الانتقاء بالشمولية والشفافية، ونضمن تمثيلية الجمعية التأسيسية وعضوية النساء فيها وفقا للنسبة المتفق عليها. ومما يشجعنا أن الشواغل المشروعة والمعقولة التي أعرب عنها أصحاب المصلحة الرئيسيين فيما يتعلق بالعملية الدستورية ستؤخذ في الحسبان، لا سيما إن كانت تنطوي على احتمال تقويض نتائج هذه العملية.

وخلال الأشهر المتبقية، سيتعين على الجمعية التأسيسية اعتماد مشروع دستور مؤقت والموافقة على برلمان اتحادي جديد. ونتطلع إلى التعجيل بهذين العمليتين الهامتين، اللتين سيعقبهما انتخاب البرلمان الجديد وتعيين الرئيس الوزراء الجديد في تموز/يوليه وآب/أغسطس، على الترتيب.

وإذ نرحب بهذه التطورات الإيجابية، نلاحظ بقلق أن التحديات لا تزال قائمة، ويمكن أن يكون لها أثر سلبي على تنفيذ خارطة الطريق. ونحث أبناء الصومال من جميع الأطياف السياسية على وضع خلافاتهم جانبا والتركيز على المصلحة العامة للبلد. فالتقدم والسلام لا يمكن تحقيقهما إلا بعمل الصومال ككيان واحد. ونود أن نذكر باستعداد الاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن لمعاقبة المفسدين الذين يعرقلون تنفيذ خارطة الطريق.

إن الرسالة المشتركة الصادرة مؤخرا عن السلطة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة تؤكد مجددا عزم المجتمع الدولي على التنفيذ الكامل للقرار ١٨٤٤ (٢٠٠٨)، مشيرة إلى أن الإجراءات اللازمة ستتخذ ضد من يعرقلون ويقوضون الاستقرار في الصومال.

مستقبل الصومال يجب أن يقرره الشعب الصومالي وإيجاد الحلول لما يواجهه من تحديات حاليا يجب أن يتولاه أبناء الصومال. وبالتالي، يود وفد بلدي أن يحث القيادة السياسية في الصومال على وضع خلافاتها جانبا وتغليب كفة مصالح البلد على مصالحها الذاتية بغية اغتنام الفرصة المتاحة لخروج البلد من مرحلة عدم الاستقرار التي طبعت ماضيه القريب.

وتلاحظ جنوب أفريقيا ثغرة ١٢ مليون دولار من حيث التمويل بمقدار، التي ينبغي سدها للتمكن من تنفيذ الجوانب الرئيسية لخارطة الطريق. ونتشاطر خشية الأمين العام من أن هذه الثغرة قد تعرض للخطر التقدم الكبير الذي تحقق حتى الآن. ونناشد المجتمع الدولي مواصلة تقديم دعمه للحكومة الاتحادية الانتقالية خلال هذه الفترة الحرجة.

وينوه وفد بلدي بالمكاسب السياسية التي حققتها بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وقوات أمن جيران الصومال وقوات الأمن الوطنية الصومالية. وقد وضعت هذه المكاسب الأمنية الأساس لتوسيع نطاق سلطة الحكومة الاتحادية الانتقالية إلى خارج مقديشو، مما أود بيئة مواتية لإرساء وجود للأمم المتحدة في العاصمة، وتهيئة بيئة أمنية تمهد السبيل لتيسير عودة الدوائر الدبلوماسية والأوساط التجارية الدولية. والنجاحات العسكرية يجب أن تقترن بالمصالحة وتثبيت الاستقرار، ونحن نشجع بذل الجهود على الصعيد الوطني صوب تحقيق هذه الهدف. وبالتالي، يجب على المجتمع الدولي أن يواصل استثماره في بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وفي قوات الأمن الوطنية الصومالية. وفي هذا الصدد، ترحب جنوب أفريقيا بالدعم غير المشروط

الذي أعربت عنه مؤخرا المملكة المتحدة والسويد والدانمرك للصندوق الاستئماني لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

ولا نزال ندين الهجمات غير المتناظرة التي تشنها المعارضة المسلحة على الأهداف الحكومية، ومن المدنيين والأمم المتحدة. ونشدد على أن تعزيز قوات الأمن الوطنية الصومالية يجب أن يظل معيارا هاما لجهود المجتمع الدولي من أجل كفالة السلام المستدام. ولذلك، فإننا قلقون إزاء تقييد بناء القدرات في الجيش وقوات الشرطة الصومالية نتيجة لضعف القدرة على دفع رواتب القوات العاملة وتجهيزها ودفع المتأخرات من رواتب الشرطة. نشاطر الأمين العام في تشجيع الدول الأعضاء التي لديها القدرات اللازمة على مساعدة القوات التابعة لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والقوات الصومالية في بناء قدراتها لمنع الهجمات وتحسين الأمن المدني.

بالإضافة إلى التقدم المُحرز على الجبهتين السياسية والأمنية، يجب أيضا إيلاء الاهتمام للتحديات الإنسانية التي لا تزال تواجه البلد. كما ينبغي لنا أن نضمن الاستقرار وتوفير الخدمات الأساسية في المناطق التي استُرِدَت من حركة الشباب. لذلك فإن التمويل من قبل المجتمع الدولي لخطة تحقيق الاستقرار والإنعاش في مقديشو يظل من الأولويات. بالإضافة إلى ذلك، من شأن الاستثمار من جانب المجتمع الدولي في تطوير القطاع الخاص في الصومال، بما في ذلك البنية التحتية للطرق والمياه والطاقة أن يضمن تحقيق التنمية الطويلة الأجل للبلد. وفي ذلك الصدد، نتطلع إلى مؤتمر اسطنبول الثاني القادم المعني بالصومال، الذي سيعقد من ٣١ أيار/مايو إلى ١ حزيران/يونيه، ونراه فرصة هامة للمجتمع الدولي لكي يستثمر في المستقبل الاقتصادي والاستقرار في الصومال في الأجل الطويل.

في الختام، ستؤدي جنوب أفريقيا دورها في دعم الجهود التي يمكن أن تساعد على تحقيق السلام والأمن والاستقرار بصورة دائمة في الصومال. وفي ذلك الصدد، وقعت حكومة جنوب أفريقيا، في ١٣ آذار/مارس، اتفاقا بشأن إقامة علاقات دبلوماسية مع الصومال، خلال الزيارة التي قام بها وزير الشؤون الخارجية إلى جنوب أفريقيا. تلتزم جنوب أفريقيا بتوفير الدعم في مجال بناء القدرات والمؤسسات، والدعم الاجتماعي – الاقتصادي، فضلا عن التدريب المحدد في القطاعات الحكومية الرئيسية.

بما أنه تبقى ثلاثة أشهر من العملية الانتقالية، لا بد للقيادة السياسية في الصومال، بدعم من المجتمع الدولي، من الاستفادة استفادة كاملة من الفرص في المجالين السياسي والأمني في وضع البلد على مسار السلام والاستقرار المستدامين وتحقيق التنمية في الأجل الطويل.

السيد أرو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أرحب برئيس الحكومة الاتحادية الانتقالية لجمهورية الصومال، السيد شيخ شريف شيخ أحمد. أود أن أتوجه بالشكر أيضا إلى الأمين العام وممثله الخاص أوغوستين ماهيغا على إحاطاتهما الإعلاميتين وعلى التزامهما الشخصيين بتحقيق الاستقرار في الصومال.

إن اتفاق كمبالا المُبرم في ٩ حزيران/يونيه ٢٠١١، وخريطة طريق مقديشو التي وضعت في ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، وتعزيز الدعم لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال الذي تقرر في أيلول/سبتمبر ٢٠١١، وإعادة الهيكلة الشاملة لبعثة الاتحاد الأفريقي التي أقرها مجلس الأمن في شباط/فبراير الماضي، جميعها كانت مراحل حاسمة تهدف إلى تحقيق غرض واحد، ألا وهو تحقيق الاستقرار في الحالة السياسية والأمنية في الصومال. ومثلت تلك المراحل دعما غير مسبوق من قبل المجتمع الدولي للصومال بهدف تغيير مصير ذلك البلد. لقد

أدى المجتمع الدولي واجبه. وله الحق في أن تكون لديه توقعات عالية من المسؤولين السياسيين الصوماليين. فبدون مشاركتهم، التي لا نزال نتساءل بشأنها، ليس هناك ما يمكن تحقيقه.

اليوم، بعد مرور عام تقريبا على اتفاق كمبالا وبقاء ثلاثة أشهر على انتهاء الفترة الانتقالية، أين وصلنا؟ على المستوى السياسي، نحن نشعر بالقلق. لقد كان لخريطة الطريق أربع مهام رئيسية مقترنة بجداول زمنية محددة، قبلت بها المؤسسات الاتحادية الانتقالية. اليوم، تم تنحية ثلاث من هذه المهام الأربع جانبا من أجل تركيز كل الجهود على اعتماد دستور وعلى إصلاح المؤسسات الحالية، وبالتالي إكمال الفترة الانتقالية التي بدأت في عام ٢٠٠٤. للأسف، حتى في ذلك المجال الوحيد، لم يتم الالتزام ببعض الجداول الزمنية التي حددها المجتمع الدولي والصوماليون أنفسهم والعملية السياسية؛ متأخرة عدة أسابيع الآن.

لذلك نحن بحاجة إلى زخم جديد، ويبدأ ذلك الزخم بتعيين أعضاء الجمعية التأسيسية الصومالية. يجب على زعماء العشائر، الذين يجتمعون حاليا في مقديشو، المضي قدما ووضع المصالح الوطنية قبل مصالحهم من أجل التعيين من دون تأخير لصوماليين يمثلون جميع فئات المجتمع، لا سيما النساء، اللائي سيكنَّ جزءا من الجمعية المسؤولة عن مراجعة مسودة الدستور. كما سينطوي ذلك الزخم على وضع اللمسات الأخيرة على نص مسودة الدستور. يجب على خبراء صياغة الدستور استكمال عملهم، مع الأخذ في الاعتبار عنصرين: الأول، أنه نص مؤقت يمكن أن يخضع لمزيد من التحسين في وقت لاحق، وثانيا، أن النص يجب أن يحترم حقوق الإنسان وفقا للالتزامات الدولية للصومال.

بالطبع، فإن انتهاء الفترة الانتقالية لا يروق للجميع. ويبدو أن البعض مهتم باستمرار حالة عدم الاستقرار الحالية من أجل المحافظة على النفوذ السياسي أو الفوائد مالية. إلى مَن يريدون منع مواطنيهم من العيش في سلام، المجتمع الدولي مستعد اليوم ليقول إنه لم يعد بمقدورهم التآمر والإفلات من العقاب. إن الرسالة المشتركة من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، التي أصدرها قبل بضعة أيام السيد ماهيغا، واضحة جدا. مَن يستمرون في تقويض العملية السياسية سيخضعون لجزاءات تفرضها دول في المنطقة والأمم المتحدة.

على الصعيد الأمني، لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به. لا تزال مقديشو هدفا لهجمات متقطعة؛ ويظل جزء كبير من أراضي الصومال غير خاضع لسيطرة الحكومة الاتحادية الانتقالية. لكن التقدم المُحرز كبيرٌ. وبفضل الجهود التي يبذلها جنود بعثة الاتحاد الأفريقي، فقد فقدت حسرت حركة الشباب التأييد وعادت الحياة إلى طبيعتها في العاصمة الصومالية. يجب علينا أن نشيد بالوحدتين الأوغندية والبوروندية وبالإجراءات التي اتخذتها إثيوبيا.

نحن نؤيد الجهود التي يبذلوها. وبفضل اتخاذ القرار ٢٠٣٦ (٢٠١٢)، يجري تحويل وسائل بعثة الاتحاد الأفريقي. فستحصل القوة في نهاية المطاف على قدرة النقل الجوي وسوف يتم تعزيز جنودها بشكل كبير. ويتم التعزيز بفضل زيادة الدعم المقدم من الأمم المتحدة، وكذلك الدعم من الاتحاد الأوروبي، الذي علينا أن نتذكر أنه يمول كامل رواتب قوات بعثة الاتحاد الأفريقي منذ عدة سنوات، التي تبلغ حوالي ٢٠٠ مليون دولار سنويا. لا يحظى أي بلد آخر في العالم بهذا الدعم. أود أن أحث الدول التي ترغب في زيادة دعمها لتحقيق الاستقرار الأمني في الصومال على تقديم الدعم المالي لجنود بعثة الاتحاد الأفريقي إلى جانب الاتحاد الأوروبي.

في الأجـل الطويـل، لا يمكـن أن يتحقـق الأمـن في الصومال إلا بأيدي الصوماليين أنفسهم. إن تدريب القوات الوطنية الصومالية يجب أن يكون أولوية. ويشارك الاتحاد الأوروبي بشكل كامل على طول هذا المسار في إطار بعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب في الصومال. ومن الضروري إعادة هيكلة القوات الحكومية وتعزيز التسلسل القيادي لجعل تلك القوات أكثر فعالية.

بما أن الفترة الانتقالية تشارف على نهايتها، بطبيعة الحال علينا أن نعزز جهودنا لتنمية الصومال، ولكن يعود الأمر أيضا للسلطات الصومالية وأبناء الشعب أنفسهم للقيام بحصتهم من الجهد ورسم طريقهم. أحد التحديات في الأشهر المقبلة سيكون تعيين إدارة جديدة، على الصعيدين الوطني والمحلي، قادرة على توفير الخدمات الأساسية للسكان، ولا سيما في المناطق التي تم تحريرها من سيطرة حركة الشباب، من أجل إرساء شرعية السلطات الصومالية. الأمر متروك للحكومة الاتحادية الانتقالية للقيام بواجبها، والأمر يعود للحكومة الاتحادية الانتقالية لتلبية تطلعات الشعب الصومالي.

في ذلك الصدد، نحن نرحب بعقد مؤتمر اسطنبول القادم، ونأمل أن يكون فرصة لبث روح جديدة في تلك المسائل.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أود أن أرحب برئيس الحكومة الاتحادية الانتقالية لجمهورية الصومال، السيد أحمد. نحن ممتنون للممثل الخاص للأمين العام للصومال، السيد ماهيغا، على تقييمه للحالة في الصومال.

في ضوء الانتهاء الوشيك للفترة الانتقالية، يستدعي تحقيق هدفي إرساء الاستقرار وبناء الأساس لإقامة الدولة الصومالية اتخاذَ إجراءات أكثر تنسيقا وصرامة من جانب المجتمع الدولي، فضلا عن حشد الإرادة السياسية من جانب السلطات الصومالية. البلد لديه الآن فرصة حقيقية للوصول إلى مستوى جديد في عمليته السياسية. يجب على البلد أن يستفيد من العملية السياسية وأن ينفذ خريطة الطريق في الوقت المحدد على أساس مبادئ غاروي.

وتماسك المؤسسات الاتحادية الانتقالية يمثل أحد العناصر ذات الأهمية الأساسية. ونثني على استعداد السلطات التنفيذية لمتابعة التدابير المتفق عليها للتغلب على الأزمة. ونجاح تلك الجهود يتوقف إلى حد كبير على استعداد جميع القوى السياسية للامتناع عن تسوية الحسابات، وتنحية مصالحها الشخصية جانباً وتعبئة الجهود للمضي بالعملية السياسية قدماً وترسيخ سلطة الحكومة في الأراضي المحررة.

ومن الأهمية أن تؤخذ آراء شريحة عريضة من أبناء الشعب الصومالي في الاعتبار، والعمل على وضع دستور جديد على هذا الأساس. وسيكون هذا تأكيداً للمساءلة الحقيقية والقدرة على العمل خلال هذه الفترة الهامة تاريخياً من تطور البلد. ونرى أن تقديم المساعدة الدولية يجب أن يكون مرتبطاً بإحراز تقدم ملموس في عملية السلام.

ويجب ألا تغيب عن بالنا مهمة كبح جماح الشباب في أقرب وقت ممكن. وفي هذا الصدد، نأسف لفقد الزخم في مهاجمة مواقع المتطرفين في جنوب ووسط البلد. وفي حين يسلم المتمردون مواقعهم، فإنهم ما زالوا يسيطرون على جزء كبير من الصومال ويواصلون مقاومتهم النشطة وتقوية تحالفاتهم مع المتعاطفين المحليين والأجانب على السواء، كما تدلل على ذلك الأعمال الإرهابية المستمرة في مقديشو. وفي ظل هذا الموقف، تظل بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال عنصراً أساسياً في مكافحة المتطرفين. والتعزيز السريع لهذه البعثة، بموجب القرار ٢٠٣٦ (٢٠١٢)، لن يحصن عملية التخلص من الشباب من الانتكاس فحسب، بل سيساعد

كذلك على تهيئة الظروف الضرورية لمواصلة تعزيز القوات الأمنية الصومالية التي ستتحمل المسؤولية عن استقرار البلد بعد مغادرة البعثة.

وكالمعتاد، ما زالت الأسلحة غير المشروعة تتدفق على الصومال دون عائق، مما يزيد من حدة دوامة العنف. ومن الأهمية اليوم أكثر من أي وقت مضى إحكام الحظر على الأسلحة بشكل شامل وقطع قنوات إمداد المتطرفين بالأسلحة، بمن فيهم من يعملون انطلاقاً من ليبيا والمناطق المضطربة الأخرى في أفريقيا والشرق الأوسط. وثمة حاجة أيضاً للتحقق من الامتثال للحظر بشكل أكثر صرامة. والأزمة الإنسانية الحادة في الصومال لم تنحسر شدتها. وفي ضوء المعارك المستمرة ضد الشباب، لا يمكننا أن نتوقع انخفاضاً في عدد اللاجئين.

ومع مضي عملية السلام قدماً وتهميش المتطرفين، يبرز تحدي التنمية الاقتصادية جلياً بصورة متزايدة. ونأمل أن المؤتمر الوشيك بشأن الصومال الذي سيعقد في اسطنبول لن يساعد على النهوض بتسوية فحسب، بل سيعطي زخماً للتنمية الاقتصادية للبلد أيضاً. ونؤيد التدابير الرامية إلى توسيع وجود كيانات الأمم المتحدة في الصومال وتنسيق عملها، مع أخذ كل الاحتياجات الأمنية في الاعتبار، تحت قيادة السيد أوغسطين ماهيغا، الممثل الخاص للأمين العام.

وعلى الرغم من بعض الانخفاض في عدد الهجمات الناجحة، ما زال نشاط القرصنة على طول سواحل الصومال لم ينحسر. وتبقى القرصنة أحد العوامل الرئيسية لزعزعة الاستقرار في المنطقة وما فتئت تكبد المجتمع الدولي أضراراً اقتصادية كبيرة. ولن يتسنى إيجاد حل يعول عليه لهذه المشكلة إلا من خلال عمل منسق براً وبحراً في إطار استراتيجية شاملة لمكافحة القرصنة. ولا بد أن تكون مكافحة الإفلات من العقاب ركناً أساسياً في تلك الاستراتيجية، من خلال إنشاء آلية فعالة لملاحقة القراصنة جنائياً بمشاركة دولية.

والاتحاد الروسي سيواصل تقديم المساعدة الشاملة للصومال والمشاركة الفعالة في جهود المجتمع الدولي من أجل التوصل إلى تسوية في الصومال.

السيد فيتيغ (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أرحب بالرئيس شيخ شريف شيخ أحمد في هذه الجلسة. ونقدر كثيراً تبادل الآراء بين المجلس والقيادة الصومالية في هذا التوقيت الجيد. فالفترة الانتقالية سوف تنتهي عما قريب، ومن الأهمية بمكان أن تعالج جميع المسائل الأساسية. وأود أن أرحب كذلك بالسيد ماهيغا، الممثل الخاص للأمين العام، وأشكره على إحاطته الإعلامية الوافية وعلى التزامه وقيادته في ظروف صعبة للغاية.

سوف أركز بإيجاز على ثلاث نقاط: أولاً، العملية السياسية والحالة على أرض الواقع؛ ثانياً، إنجازات الاتحاد الأفريقي وبعثته في الصومال؛ وأخيراً، دور المجتمع الدولي ولا سيما الاتحاد الأوروبي.

بالنسبة للنقطة الأولى، ومع قرب انتهاء الفترة الانتقالية، من المهم أن تتحقق الأهداف المحددة في خريطة الطريق. وأي تمديد آخر للموعد لا يمكن تصوره وغير مقبول، ولن يكون في صالح الصومال وشعبها بالتأكيد. ونوافق على أن تقدماً ما قد تحقق، وأثني في هذا الصدد على الاتفاق الذي أعلن عنه مؤخراً للحكماء الصوماليين، الذين سيختارون أعضاء الجمعية التأسيسية.

غير أنه ما زالت هناك تحديات جمة. يقلقنا الاقتتال الدائر داخل المؤسسات الاتحادية الانتقالية وفيما بينها. ويقلقنا، بصورة خاصة، استمرار الأزمة في البرلمان الاتحادي الانتقالي وما تنطوي عليه من آثار سلبية على العملية الانتقالية برمتها. وأود أن أكون واضحاً غاية الوضوح –

فالمجتمع الدولي لطالما دعم الصومال، خصوصاً عندما وجد البلد نفسه في موقف عسير ويواجه عدم الاستقرار. ونشرت الأمم المتحدة واحدة من أكبر عمليات حفظ السلام في ذلك البلد، ووقفت جهات فاعلة إقليمية وفردية، ولا تزال، إلى جانب البلد وشعبه.

وقد علمتنا الأعوام العشرين الأخيرة درساً واحداً. فلا يوجد حل للتراع بدون توفر إرادة سياسية قوية لدى الأطراف السياسية الصومالية ذاتها وبدون أن تبذل تلك الأطراف أقصى جهودها لتوفير مستقبل أفضل وسلمي للصوماليين كافة. وإذا نظرنا إلى الدعم المقدم للصومال في الماضي والحاضر، لا يمكن أن نوافق على أن ما يُفتقد هو الدعم الدولي. كما لا ينبغي أن تستخدم تلك اللغة كذريعة للتأخير والفشل في العملية الانتقالية. فهناك العديد من المهام المتبقية بغير حل ولا تتطلب حتى دعماً مالياً. وأود أن أشدد أيضاً على أن الدعم في المستقبل سيتوقف على النتائج. ولا يمكن أن نقبل مطالبة بتقديم المزيد عندما لا يكون هناك تقدم حقيقي.

أنتقل إلى النقطة الثانية. قبل ثلاثة أشهر، رد المجلس بسرعة بالغة باتخاذ القرار ٢٠٣٦ (٢٠١٢)، الذي صدق على المفهوم الاستراتيجي الجديد للبعثة ووسع للغاية من نطاقها وولايتها والدعم المقدم لها. وكان ذلك علامة أخرى على التزام الأمم المتحدة ومجلس الأمن والأعضاء إزاء البعثة. ونرحب بإنجازات البعثة، مؤكدين مرة أخرى على الدعم القوي لها. وفي الماضي، ساهم بلدي بشكل كبير في البعثة وسوف يستمر في ذلك، ثنائياً وفي إطار الاتحاد الأوروبي.

لقد اضطلعت البعثة بدور أساسي في التحسينات التي طرأت على الحالة الأمنية في الصومال، وبدونها ما كان لنا أن نصل إلى ما وصلنا إليه اليوم. وإلى جانب إنجازاتها العسكرية، أسهمت البعثة في إنشاء قوات الأمن الوطني الصومالية. والآن، لا بد أن تنجح الحكومة الاتحادية الانتقالية في نهاية المطاف في إنشاء هيكل ناجع للقيادة والسيطرة. ولا بد أن تصبح الحكومة والقوات الصومالية أقل اعتماداً على البعثة. ويتعين نقل المسؤوليات إلى القوى والإدارات الوطنية، لا سيما في المناطق التي طرد منها الشباب.

أنتقل إلى النقطة الأخيرة. كما ذكرت سلفاً، قدمت ألمانيا الدعم للصومال، مع غيرها، من خلال الاتحاد الأوروبي. وفي هذا السياق، أود أن أذكر بالإسهامات الكبيرة التي قدمها الاتحاد الأوروبي حتى الآن. تدريب قوات الأمن الصومالية في أوغندا على يد بعثة التدريب المعنية بالصومال التابعة للاتحاد الأوروبي، بتعاون وثيق مع بعثة الاتحاد الأفريقي، وهذا مثال واحد. فضلاً عن ذلك، وإلى جانب مشاركة الاتحاد الأوروبي في مكافحة القرصنة في البحر، سيطلق الاتحاد بعثة إضافية لتعزيز قدرات الدول في المنطقة في مجال الأمن البحري وتطوير أطرها القانونية. وفي الصومال، وإضافة إلى الدعم المقدم للنظام القضائي، سيجري تدريب قوة لخفر السواحل للمساعدة في وضع حد للأنشطة الإجرامية للقراصنة التي من شأنها أن تزيد من عدم الاستقرار وانعدام الأمن في الصومال، ومن ثم زيادة بؤس الشعب الصومالي.

العملية الانتقالية سوف تنتهي في آب/أغسطس. وفي الأسابيع القليلة المتبقية، لا بد من التركيز والعمل بشكل ناجع على إنجاز ذلك الهدف. وتلك بالدرجة الأولى مسؤولية الصوماليين أنفسهم. ويمكنهم أن يطمئنوا إلى استمرار دعم المجتمع الدولي لهم.

السيد مينان (توغو) (تكلم بالفرنسية): أولاً، أود أن أرحب في نيويورك برئيس الجمهورية الصومالية، فخامة السيد شيخ شريف شيخ أحمد، الذي تدلل مشاركته في جلسة المجلس هذه على التزام حكومته بكل المبادرات الرامية

إلى إيجاد حل للأزمة التي طال أجلها في الصومال. وأود أيضا أن أشكر السفير أوغوستين ماهيغا على إحاطته الإعلامية المفصلة وعرضه لتقرير الأمين العام عن الحالة في الصومال (S/2012/283)، فضلا عن التزامه المستمر بدعم السلام والاستقرار في البلد.

ويعطي التزام المجتمع الدولي بتحقيق السلام وبناء المؤسسات في الصومال منذ التقرير الأخير عن الصومال (S/2012/74) مبررات للتفاؤل بشأن مستقبل البلد في ضوء التقدم المحرز، حتى وإن كان إحراز التقدم في العملية الانتقالية لا يزال ضروريا. وفي الواقع، فقد مكن ذلك الالتزام الحكومة الاتحادية الانتقالية والقوات المتحالفة معها بممارسة سلطتها خارج العاصمة مقديشو، وخاصة في المدن الاستراتيجية الهامة التي تقع في الجزء الجنوبي ووسط الصومال، وفي المناطق التي استردت حديثا. وعلاوة على ذلك، فقد أحرز تقدم حقيقي في مجال الأمن وصياغة الدستور والانفتاح السياسي والمصالحة الوطنية والحكم الرشيد، على الرغم من التأخر في تنفيذ خارطة الطريق نظرا لنقص الموارد، وللأزمة القائمة الآن داخل البرلمان الاتحادي الانتقالي.

وعلى الرغم من ذلك التقدم، فلا تزال هناك العديد من المسائل الهامة فيما يتعلق بتنفيذ المبادئ المتفق عليها. وسنذكر على سبيل المثال هنا ضرورة عدم تقييد الأحكام الواردة في مشروع الدستور ذات الصلة بالحقوق والحريات الأساسية. وعلاوة على ذلك، وكما لاحظ فريق الاتصال الدولي المعني بالصومال ومؤتمر لندن، فمن الضروري اتخاذ التدابير المناسبة ضد من يعرقلون عملية السلام.

وعلى الصعيد الأمني، فعلى الرغم من الهجمات المتكررة في آذار/مارس، وخصوصا التفجير الذي حدث في المسرح الوطني في مقديشو في نيسان/أبريل – والذي أدانه المجلس بشدة عبر بيان صحفي – لا يمكن إنكار أن حركة الشباب بدأت تفقد سيطرتها على نحو مطرد، حتى على الرغم من تحالفها مع مليشيات أخرى في بلاد بنط. وكما هو مبين في تقرير رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي المؤرخ ٢٠ آذار/مارس، من المرجح أن تؤدي الانشقاقات التي حدثت في صفوفها إلى المزيد من إضعاف هذه الحركة الإرهابية.

وما كان لأي من ذلك التقدم أن يتحقق لولا العمل الذي اضطلعت به بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، التي سمحت فعالية عملياتها بتحقيق نتائج مشجعة. وترحب توغو في ذلك الصدد، بإنشاء لجنة تنسيق العمليات العسكرية، التي مكن تعاونها مع الهيئات الأخرى من إعادة تشكيل هيكل مقر القوة المعززة، فضلاً عن تنفيذ عمليات على نطاق واسع في العديد من القطاعات.

ويجب ألا تدفعنا بادرة الأمل الجديد التي تلوح في الصومال مجددا – بفضل الجهود التي تبذلها الحكومة الاتحادية الانتقالية والمجتمع الدولي – إلى إغفال حقيقة أن المسؤولية الرئيسية عن توفير الأمن في البلد تقع على عاتق الصوماليين أنفسهم. فهم وحدهم القادرون على توفير الأمن والاستقرار بصورة مستدامة، تلبية لطموح السكان منذ عدة عقود من الزمن. ومن الضروري أيضا على وجه الاستعجال إنشاء قطاع أمني مستقل في أقرب وقت ممكن. ونتشاطر الرأي القائل إن استقلالية القطاع الأمني تقتضي تخطيطا وتوجيها استراتيجيين، فضلا عن تدريب وتجهيز الجيش والشرطة، وتحديث نظم العدالة والسجون، ووضع برنامج لنزع سلاح المقاتلين الذين تركوا الجماعات المتمردة الصومالية وتسريحهم وإعادة إدماجهم. وتغتنم توغو هذه الفرصة لتتوجه بالشكر مرة أخرى للاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، والمملكة المتحدة وجميع الشركاء الآخرين الذين يقدمون أشكالا

مختلفة من الدعم الكبير لبعثة الاتحاد الأفريقي وقوات الحكومة الصومالية.

ويشير التقرير إلى استمرار أعمال القرصنة في المناطق البالغة الخطر، وهو ما يتجلى في تزايد جرأة الهجمات، وارتفاع المبالغ التي تدفع فدية للمختطفين. وترى توغو أنه لا يمكن القضاء على القرصنة إلا عبر الجمع بين أنشطة إنفاذ القانون والجهود المبذولة على نطاق أوسع بهدف تحقيق الاستقرار في الصومال، عن طريق تعزيز الحكم الرشيد وسيادة القانون، وعبر تعزيز المؤسسات الحكومية، فضلا عن تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

وتقتضي جميع تلك الإجراءات توفير وسائل لوجستية ومالية هائلة، لا يستطيع الصومال ولا دول المنطقة دون الإقليمية توفيرها على انفراد. وعليه، يتعين على الشركاء الخارجيين الاستمرار في دعم تلك الدول في المعركة التي لن يكون الفوز بها مجدياً للسلام في المنطقة دون الإقليمية فحسب، بل أيضا لحرية التجارة والملاحة.

وعلى الصعيد الإنساني، لا يزال الحظر الذي تفرضه حركة الشباب على المنظمات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية العاملة في المناطق الخاضعة لسيطرتها ساريا، كما هو مبين في التقرير. ويسهم ذلك الحظر في تدهور الحالة الإنسانية في المناطق الواقعة في الجزء الجنوبي من البلد، وهو موطن الغالبية العظمى من المتضررين من الأزمة، الذين يعانون من سوء التغذية على وجه الخصوص.

وعلاوة على ذلك، تشير التقارير إلى أن عمليات القتل المستهدف التي تقوم بها حركة الشباب لا تزال مستمرة في المناطق التي انسحبت منها الحركة مؤخرا. ويلاحظ أيضا تزايد حالات الاغتصاب والعنف الجنسي ضد النساء والفتيات المشردات. وترى توغو أن سلوك العنف الذي تتبعه حركة الشباب في المناطق التي تخسرها غير مقبول، ويتطلب مزيدا من اليقظة والاستجابة المباشرة من قبل القوات الحكومية وقوات الاتحاد الأفريقي فيما يتعلق بصون أمن المناطق التي استردت من ذلك التنظيم الإرهابي .

ترحب توغو بقرار مجلس حقوق الإنسان الذي اتخذ في ٢٣ آذار/مارس، والذي يطلب من الأمين العام صياغة مشروع تقرير يتضمن مقترحات ملموسة لاتباع نهج أكثر تكاملا في منظومة الأمم المتحدة برمتها من أجل حماية حقوق الإنسان وتعزيزها في الصومال. ونأمل أن يكون المؤتمر الدولي بشأن الصومال الذي سيعقد خلال أيام قليلة في تركيا فرصة لمزيد من المناقشة في هذه المسألة.

وفي الختام، أود أن أكرر تقدير بلدي للدول المساهمة بقوات، وللبلدان والمنظمات المانحة لبعثة الاتحاد الأفريقي، لما قدمته من تضحيات قيّمة ومتواصلة بغية استعادة الاستقرار في الصومال وصون السلام والأمن في منطقة القرن الأفريقي بأسرها.

السيد لوليشكي (المغرب) (تكلم بالفرنسية): بادئ ذي بدء، أود أن أرحب بحضور فخامة الرئيس شريف الشيخ أحمد هنا اليوم، وأشكره على تشاطره مع أعضاء المجلس تقييمه للحالة في بلده، وشواغله، وتوقعاته من المجتمع الدولي. وأود أيضا أن أشكر السيد أوغوستين ماهيغا، الممثل الخاص للأمين العام، على التزامه وتفانيه في مهمته الهادفة إلى تحقيق السلام والمصالحة في الصومال.

يرحب المغرب بالاهتمام المستمر الذي يوليه مجلس الأمن للصومال من أجل مساعدة ذلك البلد الذي خربته حرب دموية على مدى ٢٠ عاما، ولإنقاذ شعبه من ويلات العنف وعدم الاستقرار. وقد تأكد ذلك الاهتمام بما فيه الكفاية عبر مؤتمر لندن المعقود في ٢٣ شباط/فبراير، ونأمل أن تعزز النتائج التي أسفر عنها ويستفاد منها في مؤتمر اسطنبول المقرر عقده في ٣١ أيار/مايو.

ويعرب المغرب عن سروره بالخطوات المتخذة والتقدم المحرز على الصعيدين السياسي والأمني في الصومال، التي تم تنفيذها من خلال إنشاء عملية جيبوتي للسلام وخارطة الطريق من أجل طي صفحة الفترة الانتقالية. ويشكل انفتاح الحكومة الاتحادية الانتقالية في المناطق المستعادة، والاتفاق على طرائق لسير الجمعية التأسيسية تقدما حقيقيا للشعب الصومالي.

لكن وعلى الرغم من ذلك التقدم، فإن الحالة لا تزال هشة وقابلة للانتكاس، على نحو ما أشار إليه الممثل الخاص للأمين العام، ليس فقط لأن بعض أجزاء الأراضي الوطنية لا تزال خارج سيطرة الحكومة المركزية، بل أيضا لأن الحكومة المركزية لا تزال تواجه الأعمال الإرهابية لحركة الشباب، وخاصة في شمال البلد، بكل ما ينجم عنه تلك الأعمال من عواقب بشرية وإنسانية تؤدي إلى تدفق مئات الآلاف من اللاجئين والمشردين.

يدين بلدي بشدة الأنشطة الإرهابية التي تقوم بها حركة الشباب وأعمال القرصنة التي تنطلق قبالة سواحل الصومال، بالرغم من الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لتأمين المياه قبالة القرن الأفريقي. وتحتاج هذه الجهود، سواء في البر أو البحر، إلى التعزيز والتعضيد بإرساء سيادة القانون وبناء قدرات الحكومة الصومالية في هذا المجال.

يقف المغرب متضامناً مع شعب الصومال، ويدعم تطلعاته المشروعة إلى السلام والاستقرار. ويظل بلدي ملتزماً باحترام سيادة الصومال وسلامته الإقليمية واستقلاله السياسي ووحدته الوطنية. بيد أن تلبية هذه الأهداف سيتطلب حواراً شاملاً ووجود رغبة في المصالحة واحترام الالتزامات الواردة في اتفاق السلام وخريطة الطريق واتفاق كمبالا لإنهاء الفترة الانتقالية. في هذا الصدد، ندعو جميع الأطراف إلى تكثيف جهودها الرامية إلى وضع اللمسات الأخيرة على مشروع الدستور وتهيئة الظروف التي تكفل إجراء الانتخابات بسلاسة. لهذه البرامج أهمية حاسمة لفتح آفاق واعدة وباعثة على الاطمئنان للفترة ما بعد الانتقالية.

يجد الصومال نفسه في مرحلة حاسمة، كما لاحظ ذلك جميع أعضاء المجلس. على الصوماليين، في ظل هذه الظروف، أن يتغلبوا على خلافاتهم وأن يضعوا السلام وتحقيق الاستقرار والمصالحة والوحدة لبلدهم فوق خلافاتهم الحزبية. سيتعين عليهم إظهار الإرادة السياسية من أجل الوحدة لمواجهة تحديات الإرهاب وانعدام الأمن والمخاطر التي تهدد وحدة البلد.

يدين الصومال بالكثير للأمم المتحدة والمجتمع الدولي في التقدم الذي أحرزه حتى الآن في المجالين السياسي والأمني والمساعدات السخية المقدمة للأشخاص المشردين. وعلى وجه الخصوص، نشيد بجهود بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، ومكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال الذي نقل مقره الرئيسي إلى مقديشو منذ ٢٣ شباط/فبراير، واللجنة المنشأة عملاً بالقرارين ٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩) برئاسة الممثل الدائم للهند.

بيد أن ثمة حاجة إلى المزيد من التضامن والالتزام من جانب المجتمع الدولي لجعل الفترة الحرجة التي تعقب الفترة الانتقالية مباشرة مرحلةً يمكن فيها المحافظة على المكاسب المحرزة حتى الآن وتعزيزها. المغرب، وسائر أفريقيا، على استعداد لمواصلة الجهود الرامية إلى دعم شعب الصومال في سعيه إلى الاستقرار والوحدة والمصالحة.

السيد أوسوريو (كولومبيا) (تكلم بالإسبانية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة قبل ثلاثة شهور فقط من انتهاء الفترة الانتقالية في آب/أغسطس. واسمحوا لي أيضاً أن أرحب وأشيد بالبيانين اللذين أدلى بهما فخامة شيخ شريف شيخ أحمد، رئيس الحكومة الاتحادية

الانتقالية، والسيد أوغستين ماهيغا، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال، الذي كانت إحاطته تصويرا جلياً للحالة والتحديات الراهنة.

لئن كنا ننظر بتفاؤل للتقدم المحرز في تنفيذ بعض المهام المنصوص عليها في خريطة الطريق، فإننا ندرك أن الحالة الإنسانية والسياسية والعسكرية الراهنة في الصومال لا تخلو من المخاطر والصعاب. وبالنظر إلى هشاشة الحالة، فإنه يتعين علينا أن نعزز المكاسب التي حققناها في شتى المجالات وأن نرسي الأسس لإعادة السلام والاستقرار وتوطيد التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة.

مع أن الحالة الأمنية قد تحسنت، لا سيما في مقديشو، فإنها لا تزال غير مستقرة في أطراف المدينة وبعض الأجزاء من جنوب الصومال ووسطه. وبالرغم من التقدم الذي أحرزته القوات الصومالية وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، لا تزال الهجمات الإرهابية التي تشنها حركة الشباب تشكل تهديداً خطيراً على المؤسسات الاتحادية الانتقالية وعلى قوات الاتحاد الأفريقي وعلى العملية السياسية نفسها.

وتتزايد أهمية استخدام الآليات التي أرستها المنظمة، بما في ذلك النظام المُنشأ بموجب القرارين ٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩)، استخداماً فعالاً لفرض التدابير اللازمة على الجهات الفاعلة الداخلية والخارجية التي تسعى إلى تقويض عملية السلام والمصالحة في الصومال؛ وتحديد زعماء الجماعات التي تعوق توفير المساعدات الإنسانية وتوصيلها وتوزيعها؛ وتطبيق الجزاءات اللازمة لتقييد تجارة الفحم. من الضرورة بمكان النهوض برصدنا وتحديدنا لانتهاكات حظر الأسلحة وفرض جزاءات انتقائية عند الضرورة بهدف تقليص ما يمكن أن ينجم عن ذلك من آثار في السياق الصومالي.

إننا نعترف بالإسهام الكبير لبعثة الاتحاد الأفريقي في البحث عن السلام في الصومال. ونحيط علما بالتقدم المحرز فيما يتعلق بتوسيع بعثة الاتحاد الأفريقي على إثر اعتماد القرار ٢٠٣٦ (٢٠١٢) ونشرها خارج مقديشو لأول مرة منذ إنشائها. ومع ذلك، يجب أن نثابر في جهودنا الرامية إلى إرساء الوجود في القطاعات الأربعة المحددة بموجب المفهوم الاستراتيجي. ومن الضروري أيضاً مواصلة توفير المعدات، والمساعدات التقنية، وتمويل رواتب الجنود والتمويل غير المشروط للبعثة من خلال صندوق الأمم المتحدة الاستئماني الخاص ببعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

وبالمثل، يجب أن نوفر قدراً أكبر من الموارد التقنية والمالية والتدريبية لقوات الحكومة الاتحادية الانتقالية حتى تتمكن من الانتشار في البر وفي المياه الساحلية والاضطلاع بدورها المهم في العمليات الجارية.

ومن المنظور على المدى الطويل، فإن أي حل جيد ودائم لمشكلة القرصنة قبالة سواحل الصومال يجب أن يكون جزءاً من مبادرة أوسع تهدف إلى بناء القدرات المؤسسية الوطنية يتم فيها تنفيذ الأبعاد الاقتصادية والأمنية والقضائية والجزائية بصورة متزامنة.

يجب أن نقوم بتنسيق الجهود السياسية والعسكرية ومزامنتها بهدف إرساء الاستقرار الحقيقي في الصومال. لذا فإننا نرى أن من المهم دعم جهود الحكومة الاتحادية الانتقالية الرامية إلى الوصول إلى المناطق التي استعيدت مؤخراً، وعلى وجه الخصوص السياسة الوطنية للمصالحة والاستقرار في المناطق المحررة في جنوب الصومال ووسطه.

وعلى ضوء النهاية الوشيكة للفترة الانتقالية، يجب أن يعمل القادة الصوماليون معاً، نابذين خلافاتهم، وواضعين مصالح الشعب الصومالي فوق مصالحهم الشخصية، وأن يكملوا على هذا النحو خريطة الطريق حسب جدولها المحدد. من شأن الالتزام في هذا الاتجاه أن يمهد لهم الطريق

للتحرك معاً لإيجاد تسوية شاملة ودائمة للحالة في الصومال في هذه المرحلة الحرجة من العملية السياسية.

مع أن المسؤولية الأولية عن استعادة الأمن والاستقرار السياسي وسيادة القانون والتنمية الاقتصادية تقع على عاتق الحكومة الاتحادية الانتقالية، فإن من الضروري أن يواصل المجتمع الدولي تقديم دعمه للتعزيز المؤسسي وبناء القدرات الوطنية. سيشكل المؤتمر المقبل عن الصومال المقرر عقده في اسطنبول ملتقىً لمعالجة التحديات الآنية التي تواجه الصومال والشروع في التخطيط لحلول طويلة المدى تهيئ الظروف المؤاتية لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وختاماً، أودّ أن أحثّ السلطات الصومالية والأطراف الفاعلة الأخرى على مواصلة القيام بدور بنّاء، والوفاء بالتزاماتها في تنفيذ خارطة الطريق، بحيث يمكن الوفاء بالمواعيد النهائية المُحدَّدة لإنهاء المرحلة الانتقالية في آب/أغسطس. ويجب التمسُّك بالحماس والرؤية المتمثلين في بناء دولة صومالية مستقرة وأكثر قوة، باعتبار ذلك الهدف الرئيسي على الأجل الطويل.

السيد كابرال (البرتغال) (تكلّم بالإنكليزية): أودّ أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام، أوغوستين ماهيغا، على إحاطته الإعلامية وتحليله المفيدَين. واسمحوا لي أن أشكر أيضاً فخامة الرئيس شيخ شريف شيخ أحمد على حضوره وبيانه.

إنّ البرتغال ترحِّب بالتقدُّم المُحرَز حتى الآن في تنفيذ خارطة الطريق التي وضعت في كمبالا. لكنَّ القلق يساورنا بشأن التأخيرات في تنفيذ بعض المَهام الرئيسية، فضلاً عن الأثر السلبي للمأزق المستمرّ منذ وقت طويل في البرلمان الاتحادي الانتقالي. وإذ لم يعد يفصلنا سوى ثلاثة أشهر عن نهاية المرحلة الانتقالية السياسية في الصومال، يتعيَّن علينا أن نؤكِّد أنه من واجب القيادة الصومالية اغتنام هذه الفرصة لتنفيذ التزاماتها بضمان الوفاء بالموعد النهائي المحدد في ٢٠ آب/أغسطس.

ومن الأساسي أن تُنفِّذ السلطات الصومالية مبادئ غاروي، التي تُشكِّل أساساً متيناً للمضيّ قُدُماً في قيام جمعية تأسيسية تمثيلية بإنشاء مؤسسات جديدة، واعتماد دستور جديد بشفافية كاملة. واستناداً إلى استفتاء وطني في الوقت المناسب، يجب أن يتَّسم الدستور باحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، بما في ذلك حقوق المرأة والأشخاص المنتمين إلى الأقلِّيات، كما يجب أن يضع إطاراً لجعْل جميع الصوماليين يشاركون في الحياة العامة. وفي غضون ذلك، سيكون من الضروري ضمان توفير الخدمات الأساسية للسكّان وإمكانية حصولهم عليها، ودعم السلام والتنمية المستدامَين، وتشكيل حكومة فعّالة وإعادة بناء نظام قضائي مستقل.

وبينما تتَّضح إرادة المجتمع الدولي وعزمه على مواصلة دعم الشعب الصومالي، كما يتبيَّن من العمل الشاقّ المتواصل الذي يقوم به الممثل الخاص للأمين العام، أوغستين ماهيغا، الذي أودّ أن أُثْني على جهوده، ومن مؤتمر اسطنبول المقبل في ٣١ أيار/مايو و ١ حزيران/يونيه، فضلاً عن اجتماع فريق الاتصال الدولي المعني بالصومال في روما في ٢ و ٣ تموز/يوليه، فإنَّ المسؤولية عن التوصل إلى حلٍّ سياسي تقع على كاهل الصوماليين أنفسهم. والبرتغال تؤيِّد فكرة الأمين العام بأنه ينبغي اتخاذ إجراء ملائم ضدّ أولئك الذين حُكِم بأنهم يُعيقون التقدُّم أو يقوِّضونه.

والبرتغال تنوِّه وتُشيد بالدور الحاسم الذي تقوم به بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال لاستتباب الأمن في البلد. واتخاذ القرار ٢٠٣٦ (٢٠١٢) وما يفوِّضه من دعم بارز لتلك البعثة تعبير واضح عن الأهمية والاستصواب السياسيَين للدعم المتواصل والقوي، لتمكين

البعثة من تنفيذ ولايتها. وستواصل البرتغال دعمها للبعثة من خلال الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي.

وفي هذا الصدد، اسمحوا لي أن أدعو الدول الجديدة المساهمة بقوات إلى إدماج قواهّا بشكل كامل في قيادة بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وهيكلية مراقبتها، انسجاماً مع القرار المذكور آنفاً. واسمحوا لي أيضاً بأن أدعو المانحين الآخرين إلى المساهمة في التمويل المستدام للبعثة، وتزويدها بعوامل القوة لتمكينها من العمل بفعالية.

وعلاوة على ذلك، أودّ أن أنوِّه بالجهود التي بذلها حتى الآن جميع الشركاء المعنيين بالعمل العسكري في الصومال، للحدّ من الآثار السلبية للتدخُّل العسكري على المدنيين الصوماليين، وحماية حقوقهم الإنسانية. وإنني أشجِّعهم على مواصلة القيام بذلك.

والالتزام الثابت من جانب السلطات الصومالية بالإدارة الفعَّالة والأمن، ركن أساسي في ترسيخ المكاسب العسكرية الميدانية لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وضمان إدارة المناطق التي خضعت سابقاً لحُكْم حركة الشباب. وإننا نغتنم هذه الفرصة لندعو المؤسسات الاتحادية الانتقالية إلى دعم قيادة تلك العملية دعماً كاملاً. ومن خلال بعثة التدريب التابعة للاتحاد الأوروبي، التي ستزوِّدها البرتغال بـ ١٦ عنصراً عسكرياً في عام ٢٠١٢، سنواصل دعم تطوير القوات الأمنية الوطنية الصومالية. وإننا نشجِّع المانحين الآخرين على المشاركة في هذه العملية.

وبالمثل، نذكر بأهمية الدعم والمساعدة الإنسانية المتواصلَين للصومال. ويساورنا القلق بشأن إفقار السكان نتيجة الصراع السائد والجفاف الدائم، فضلاً عن آثار مثل هذه الحالة مع العدد المتزايد من اللاجئين في المنطقة. وكما يؤكد الأمين العام في تقريره (S/2012/283)، لا تزال الحالة الإنسانية هشَّة ويبقى التقدم المحرَز قابلاً للارتداد بالاتجاه المعاكس. والبرتغال تحثُّ جميع الأطراف على ضمان الوصول الكامل إلى المعونة الإنسانية بدون معوِّقات في جميع أنحاء البلاد، بحيث يمكن التواصل مع الفئات الضعيفة.

وبينما تُسجِّل الحالة الأمنية والسياسية تقدُّماً، فإنَّ الإنجازات التي أُحرزت في الصومال حتى الآن لن تكون مستدامة، إلاَّ إذا واصل جميع أصحاب المصلحة القيام بمجابهة متعددة الجوانب للأسباب الكامنة وراء اضطرابات البلد، بما يشمل إرساء الاستقرار على المستوى المحلي، والنهوض بالعمل لمكافحة المخاطر التي تفرضها أعمال القرصنة والإرهاب.

وقد رأت البرتغال دائماً أنّ القرصنة هي إحدى مشاكل الجريمة المنظمة، وأنَّ لها جذوراً برّية في الصومال. وأسبابها مرتبطة بالصراع الذي اجتاح الصومال طوال عقدين، وبالإفقار المدقع للسكان، ولا سيما في المجتمعات الساحلية. ولدينا قلق خاص بشأن امتداد هجمات القرصنة عَبْر المحيط الهندي، لتصل جنوباً حتى ساحل موزامبيق، وشرقاً حتى شواطئ الهند.

وختاماً، اسمحوا لي أن أؤكد أنَّ الوقت عنصر جوهري. وكما قال الأمين العام بوضوح، فإنه على الرغم من التحديات، هناك فرصة حقيقية للانتقال بالبلد إلى مرحلة جديدة في العملية السياسية. ولكي يتمّ ذلك، يتعين على قادة الصومال أن يتوحَّدوا في الالتزام بإنهاء المرحلة الانتقالية في آب/أغسطس.

السيد روسينتال (غواتيمالا) (تكلَّم بالإسبانية): نودّ في البداية أن نرحِّب برئيس الحكومة الاتحادية الانتقالية، فخامة شيخ شريف شيخ أحمد، وأن نشكره على حضوره. فهذا الحضور يؤكِّد التزامه بالنضال لحلّ النزاع الذي دمَّر بلده طوال سنوات عديدة. كما نشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد أوغوستين ماهيغا، على عرض للتقرير المعروض

علينا (S/2012/283)، وعلى عمله الدؤوب بصفته رئيساً لمكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال.

لقد شهدنا في الصومال على مدى عدة أشهر مؤشرات مشجِّعة وتطورات هامّة وإيجابية، ولا سيّما على صعيد حالة البلد في السنوات الأخيرة. ونعترف بأنّ الأشهر المقبلة تشكِّل منعطفاً ممكناً لمستقبل الصومال، وبالتالي لمنطقة القرن الأفريقي بأكملها.

إنّ غواتيمالا ترحِّب بالجهود التي بُذِلت حتى الآن، والتي يمكنها أن تُطلِق مرحلة جديدة في السعي إلى الاستقرار والسلام. ومن خلال تجربتنا الذاتية السابقة، نُدرك أهمية العمل بحزم وعزم، وعدم التسامح مع أية إعاقة يمكنها أن تعكس اتجاه الأهداف المرسومة. واسمحوا لي بإبداء بضع ملاحظات محددة

وفي ما يتعلق بتنفيذ خارطة الطريق، يعتقد وفد بلدي أنّ إنجاز صياغة واعتماد الدستور الجديد من الأولويات. واعتماد الدستور نقطة انطلاق أيضاً نحو المصالحة الوطنية. وإننا نُشيد بالجهود لإنشاء الجمعية التأسيسية، التي تشكِّل شرطاً أساسياً لنجاح العملية. وينبغي للدستور المؤقَّت الجديد أن يُجسِّد تطلُّعات جميع الصوماليين، ويجب أن يلبِّي المعايير الدولية لحقوق الإنسان، بما يشمل حقوق المرأة والطفل.

إنّ انتخاب أعضاء الجمعية التأسيسية والبرلمان الجديد بالغ الأهمية. فعليه تعتمد مصداقية هذه الهيئات ومشروعيتها. يتعين على الأعضاء تمثيل التنوع الواسع للشعب الصومالي.

تعتبر غواتيمالا أنه من الضروري إنهاء المرحلة الانتقالية في ٢٠ آب/أغسطس، طبقا لخريطة الطريق وكما أعيد التأكيد على ذلك في مؤتمرات غاروي الأول والثاني وفي غالكايو. ونتفق مع الممثل الخاص للأمين العام بأنه يتعين على الصوماليين قيادة المرحلة الانتقالية. وفي الوقت نفسه، لا بد لشعب الصومال أن يعلم بأن المجتمع الدولي، وخصوصا مجلس الأمن، سيدعمانه خلال عملية السلام.

إننا نحيط علما على غرار باقي الوفود بالرسالة الجماعية الموجهة من لدن الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. إن القرار ٢٠٣٦ (٢٠١٢) يعيد التأكيد على قرار مجلس الأمن اتخاذ إجراءات ضد الأطراف الفاعلة الداخلية والخارجية المتورطة في أعمال ترمي إلى تقويض عملية السلام. وسيدعم وفد بلدي جميع الإجراءات اللازمة لضمان التنفيذ الكامل لخريطة الطريق وإنهاء العملية الانتقالية في ٢٠ آب/أغسطس. ولن يجري المزيد من التمديد.

فيما يخص الاستراتيجية الأمنية، فإننا نعتقد بأن عملية السلام تعتمد إلى حد بعيد على التوسيع الناجح للاستراتيجية الأمنية عبر الصومال. ونعتقد بأن التنسيق الاستراتيجي والعمليات الموسعة التي تقوم بها بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، قد أظهرت بالفعل نتائج إيجابية، ونأمل في نشرها في الوقت المناسب في مناطق جرى الإشارة إليها في الفقرة ٩١ من تقرير الأمين العام. إننا ندعم دعما كليا توسيع وتنفيذ خطط تحقيق الاستقرار في المناطق المسترجعة. وإقامة إدارات محلية قادرة على توفير الخدمات الأساسية لشعبها، سيكون ضروريا. إننا ممتنون لجميع الشركاء الدوليين على دعمهم المستمر للصومال، خصوصا للبلدان المساهمة بقوات على تضحياتها، وللبلدان المانحة.

من أجل ضمان تواصل العملية السياسية، يتعين علينا مضاعفة الجهود من أجل التخلص من الإرهاب. ورغم العمليات العسكرية الناجحة التي نفذتها بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، لا تزال حركة الشباب تشكل تهديدا، فهي

تهاجم الصوماليين الأبرياء وآخرين. ولا تزال أعمال القرصنة التي تنفذ قبالة شواطئ الصومال، وخليج عدن تشكل تهديدا خطيرا للسلامة البحرية والتنمية الاقتصادية لبلدان المنطقة. وإننا نعيد التأكيد بأن القرصنة نتيجة للتحديات التي تواجه الصومال على اليابسة. ولذلك من المهم للغاية دعم مجلس الأمن للصومال فيما يخص معالجة الأسباب الكامنة للقرصنة. ورغم أن عدد أعمال القرصنة قد تراجع بفضل التدابير الملموسة المتخذة، من المقلق ملاحظة أن النشاط الإجرامي لا يزال متجذرا، وفقا لما ورد في تقرير الأمين العام، ولا تزال ثمة العديد من حالات القرصنة وأخذ الرهائن، حتى وراء سواحل الصومال.

فيما يخص الحالة الإنسانية، ورغم سرورنا بتخلص الصومال من المجاعة، فإن الحالة تظل هشة. ونأمل في أن تتزايد الظروف المؤدية إلى الاضطلاع بأنشطة إنسانية لا تشوبها العراقيل، من خلال تحسين الحالة الأمنية، خصوصا بالنظر إلى أن حركة الشباب تواصل منع العديد من المنظمات الإنسانية من العمل في المناطق التي تخضع لسيطرتها، مما يعيق بشكل كبير تقديم المساعدات للذين هم في حاجة إليها. والمجتمع الدولي بحاجة إلى إظهار تضامن أكبر مع شعب الصومال فيما يتعلق بتوفير المساعدات الإنسانية.

يظل يساورنا القلق جراء مأساة النساء والأطفال الصوماليين بشكل خاص، حيث أن العديد منهم عرضة لمستويات عالية من العنف الجنسي بسبب نوع جنسهم. ونحث المجتمع الدولي على مواصلة توفير المساعدات الحيوية لمن يحتاجونها في الصومال وفي البلدان المجاورة له.

أخيرا، فإننا نشيد بحكومة تركيا والأمين العام على تنظيمها المؤتمر القادم في إسطنبول في هذه اللحظة الحرجة بالنسبة للصومال. وسنكون ممثلين في الاجتماع.

السيد مانجيف سينغ بوري (الهند) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بالترحيب بالرئيس شيخ شريف شيخ أحمد في مجلس الأمن. وتؤكد مشاركته وبيانه الذي أدلى به خلال جلسة اليوم، الالتزام الذي أبدته قيادة الحكومة الاتحادية الانتقالية فيما يخص تحقيق استقرار الحالة في الصومال. كما أود أيضا شكر الممثل الخاص للأمين العام أوغوستين ماهيغا، على إحاطته الإعلامية الثاقبة.

لقد دخلت بوضوح العملية السياسية في الصومال مرحلة حاسمة في اتجاه إنهاء المرحلة الانتقالية في آب/أغسطس. وإزاء هذه الخلفية، يتعين أن تساعد مناقشة اليوم المجلس على تقييم التقدم المحرز حتى الآن، فيما يخص تنفيذ خريطة الطريق، وتحديد التحديات واتخاذ قرار بخصوص سبل ووسائل معالجة تلك التحديات.

خلال العام الماضي، حققت بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والحكومة الاتحادية الانتقالية والقوات المتحالفة في القطاع الأمني. ورغم أن حركة الشباب قد قامت بهجمات إرهابية مثيرة، إلا أنه قد جرى الاحتفاظ بالمكاسب الأمنية المحققة في مقديشو. ويسر ذلك إحياء الأنشطة الاقتصادية. وشكل نقل مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال إلى مقديشو في شهر كانون الثاني/يناير من هذا العام علامة بارزة في ذلك الصدد. واسترجعت قوات الأمن بقيادة البعثة ومساعدة القوات الكينية والإثيوبية أيضا مناطق عديدة من حركة الشباب في جنوب الصومال ووسطه. في هذا الصدد، سيسهل تعزيز البعثة بموارد أكثر استدامة وقابلية للتنبوء، وفقا للقرار ٢٠٣٦ (٢٠١٢)، تحقيق مزيد من المكاسب على حساب حركة الشباب.

لكن حركة الشباب تظل قوة صعبة المراس، وبعد انضمامها مؤخراً لتنظيم القاعدة، لا تزال تشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن في الصومال وفي المنطقة بنطاقها

الأوسع. وتؤكد الهجمات الأخيرة على مقديشو وجنوب الصومال قدراتها. لذلك من الضروري تسريع تحقيق الاستقرار والمصالحة في المناطق المحررة، وتقييد موارد حركة الشباب فيما يخص المداخيل والأسلحة. ويتعين على جميع الأطراف التنفيذ الصارم للحظر المفروض على تجارة الفحم، وفقا للقرار ٢٠٣٦ (٢٠١٢). لقد أحطنا علما بإنشاء الحكومة الاتحادية الانتقالية للجان الأمنية على مستوى المقاطعات، في إطار جهود التوعية المبذولة في المناطق المحررة. ونعتقد بأن اعتماد خطة وطنية لتحقيق الأمن والاستقرار سيسهل الاستقرار والمصالحة في تلك المناطق ويتعين تسريعه.

وبالنظر إلى الحالة الأمنية الهشة، فإن دعمنا المستمر للبعثة يظل أساسياً، بالإضافة إلى بناء قدرات قوات الأمن الصومالية. ونحيط علماً بالتقدم المحرز صوب نشر القوام المأذون به للبعثة بالكامل وخطط النشر. ونثني على البلدان المساهمة بقوات لالتزاماتها في هذا الصدد، ونأمل أن يوسع المجلس من دعمه للبعثة تماشياً مع توصيات الاتحاد الأفريقي. والهند، من جانبها، قدمت في عام ٢٠١١ إسهاماً غير مشروط بقيمة مليوني دولار للاتحاد الأفريقي والصناديق الاستئمانية للأمم المتحدة المعنية بالبعثة، وستقدم إسهاماً آخر بقيمة مليون دولار في هذا العام.

إن المكاسب التي تحققت على الصعيد الأمني لا بد أن تضاهى بإحراز تقدم على المسار السياسي. ونأمل أن تتعاون المؤسسات الاتحادية الانتقالية وغيرها من أصحاب المصلحة الصوماليين تعاوناً كاملاً وأن تنفذ قرارات مؤتمري غاروي الدستوريين التشاوريين الأول والثاني في إطار زمني محدد. وفي هذا الصدد، فقد أحطنا علماً بالجهود المبذولة في مقديشو والمناطق ونأمل أن يتسع نطاق تلك الجهود قدر الإمكان لضمان الشمول في العملية من خلال مراعاة الهيكل الاجتماعي التقليدي وإدماج السلطات الإقليمية القائمة في النظام الاتحادي.

ومشكلة القرصنة واحتجاز الرهائن قبالة سواحل الصومال ما زالت مدعاة للقلق الشديد من جانب الهند. وعلى الرغم من تدابير مكافحة القرصنة، ارتفع عدد هجمات القرصنة بنسبة ٦٥ في المائة في عام ٢٠١١. ويحتجز القراصنة ١٦ سفينة وقرابة ٣٠٠ رهينة حالياً. ولذلك، نود أن نؤكد مجدداً على الحاجة إلى أن يعتمد المجتمع الدولي استراتيجية شاملة لمكافحة القرصنة تشمل معالجة الظروف غير الإنسانية التي يحتجز فيها الرهائن.

ختاماً، وإذ نقترب من نهاية المرحلة الانتقالية في الصومال، يتعين على المجتمع الدولي، والأمم المتحدة بالأخص، توخي جانب اليقظة إزاء القوى التي لديها القدرة على تقويض العملية. وعلى المجتمع الدولي أن يبقى مشاركاً مع أصحاب الشأن الصوماليين وأن يقدم المساعدة في المجالات السياسية والأمنية والإنسانية، وفقاً لاحتياجات السلطات الصومالية في مرحلة ما بعد الانتقال. وكما لاحظ الأمين العام، فإن استثمار المجتمع الدولي سيكون أساسياً لإنعاش الصومال وتنميتها على الأجل الطويل. وفي هذا الصدد، نرحب بالمؤتمر المقرر عقده في اسطنبول في وقت لاحق من الشهر الحالي، ونأمل أن يبني على المكاسب التي حققها مؤتمر لندن المعقود في شباط/فبراير.

والهند، من جانبها، ستواصل الشراكة مع جميع أصحاب المصلحة من أجل استقرار الحالة في الصومال. وستواصل الهند كذلك تقديم دعمها لبناء قدرات المؤسسات الوطنية الصومالية من خلال تنمية الموارد البشرية. وقمنا مؤخراً بزيادة عدد المنح الدراسية للطلبة والخبراء الصوماليين. وسنواصل تعاوننا في قطاع تكنولوجيا المعلومات في الصومال.

ومن خلال جهودنا الجماعية، نأمل أن يتمكن شعب الصومال من فتح صفحة جديدة في تاريخه في آب/أغسطس وتحقيق السلام المستدام والاستقرار الدائم في البلد.

السيد وانغ من (الصين) (تكلم بالصينية): أود أن أرحب بالسيد ماهيغا، الممثل الخاص للأمين العام للصومال، على إحاطته الإعلامية. كما أود الترحيب في الجلسة هذه بفخامة السيد شيخ شريف شيخ أحمد، رئيس الحكومة الاتحادية الانتقالية في الصومال.

إن عملية السلام الصومالية تمر بمرحلة هامة. ونرحب بالتقدم المطرد المحرز في تنفيذ خريطة الطريق بشأن إنهاء الفترة الانتقالية، وبالمضي قدماً في جهود وضع الدستور وعقد الانتخابات البرلمانية، والمكاسب العسكرية التي تحققت والتحسن الجدير بالتنويه في الأوضاع الإنسانية في البلد. ونحيط علماً كذلك بأن عملية السلام ما زالت تواجه العديد من الصعوبات. وقد تزايدت التوترات داخل البرلمان الاتحادي الانتقالي، مع ما ينطوي عليه ذلك من آثار معاكسة لتنفيذ خريطة الطريق. كما أن احتمالات تفجر صراعات جديدة بدأت تظهر في مناطق مختلفة. وما زالت الأوضاع الإنسانية في الصومال هشة.

وترى الصين أن المصالحة الوطنية هي السبيل الوحيد لاستعادة السلام والاستقرار في الصومال. وندعم جهود الصومال في مواصلة تنفيذ الميثاق الاتحادي الانتقالي، واتفاق جيبوتي، واتفاق كمبالا ومبادئ غاروي، إلى جانب تنفيذ خريطة الطريق بالكامل وإنهاء الفترة الانتقالية في الوقت المحدد لذلك. ونأمل أن تضع الأطراف في الصومال مصالح البلد وشعبه في المقام الأول، وأن تتغلب على الخلافات، بروح التضامن والمصالحة، عن طريق الحوار والتشاور في أقرب وقت ممكن، حتى لا تعرقل عملية السلام بلا داع.

ونؤيد الحكومة الاتحادية الانتقالية في مواصلة تعزيز بناء القدرات حتى يمكنها حكم كامل أراضي الصومال بفعالية في أقرب وقت ممكن. ونأمل أن تنبذ الأطراف في الصومال العنف وأن تنضم إلى عملية السلام دون شروط في أبكر لحظة ممكنة.

وفي الظروف الراهنة، ينبغي أن يواصل المجتمع الدولي دعم جهود الوساطة التي تبذلها الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، ودعم الحكومة الاتحادية الانتقالية في جهودها لتعزيز بناء القدرات، وتشجيع الأطراف على تنفيذ خريطة الطريق بحسن نية. وترحب الصين بتقرير الاتحاد الأفريقي المؤرخ ٢٠ آذار/مارس بشأن بعثته في الصومال. ونأمل أن تواصل الأمم المتحدة تعزيز دعمها اللوجستي للبعثة وللتنفيذ الناجع للقرار ٢٠٣٦ (٢٠١٢). ونرحب بنجاح مؤتمر لندن بشأن الصومال ونتطلع إلى نفس النتائج الإيجابية في المؤتمر الذي سيعقد في وقت لاحق من الشهر الحالي في اسطنبول.

السيد تارار (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد جلسة اليوم. ونرحب ترحيباً حاراً بالرئيس شريف شيخ أحمد في مجلس الأمن ونشكره على إحاطته الإعلامية. ونعرب عن تقديرنا كذلك للسيد أوغوستين ماهيغا، الممثل الخاص للأمين العام وأعضاء فريقه على عملهم المهم في الصومال.

ومع اقتراب الفترة الانتقالية من نهايتها في غضون ثلاثة أشهر، تفتح صفحة جديدة في تاريخ الصومال. وأملنا المشترك أن يكون آب/أغسطس ٢٠١٢ شهراً مؤاتياً لإنهاء النزاع وإحلال السلام الدائم في الصومال.

إن التوافق السياسي المحلي بين كل أصحاب المصلحة الصوماليين أساسي لبدء عهد جديد. ونقر بما أحرز من تقدم في مؤتمري غاروي واجتماعات المتابعة، للعمل على تشكيل

حكومة تمثيلية لما بعد الانتقال في الصومال، وفقاً للميثاق الاتحادي الانتقالي، واتفاق جيبوتي، واتفاق كمبالا وخريطة الطريق للفترة الانتقالية.

وكل خطوة في هذه المسيرة الحافلة بالتحديات لا تقدر بثمن، إذ أن التقدم صوب إعداد الدستور وبناء الدولة محفوف بطائفة من العقبات. ولا يقللن أحد من شأن تعقد معالجة تلك المسائل المركبة والمعقدة بطبيعتها مثل النظام الاتحادي وتدوين التقاليد الدينية والقبلية وتشكيل الجمعية التأسيسية. ولذلك، نود أن نوجه رسالة تشجيع وتضامن مع الشعب الصومالي في هذه الساعات الحاسمة.

ومن الأساسي كذلك أن تغتنم كل الأطراف السياسية في الصومال هذه اللحظة من التاريخ وأن تتعالى على خلافاتها وتعمل من أجل اتفاق أوسع بشأن المسائل المعلقة في خريطة الطريق. ويجب عدم إهدار الفرصة الفريدة السانحة والمتمثلة في الإجماع على الخطوط العامة للحوكمة والإطار السياسي في المستقبل إلى جانب التفاعل المستدام من جانب المجتمع الدولي.

سيبقى التقدم السياسي في الصومال هشاً بدون إحراز مكاسب مماثلة على صعيد الأمن. والدور الذي تضطلع به بعثة الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام في الصومال في كفالة إحلال الأمن، ومن ثم توطيد المكاسب السياسية، يكتسي أهمية أساسية. والاتحاد الأفريقي والبلدان المساهمة بقوات في بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال جديران بالثناء الخاص وكل مساعدة ممكنة. وإننا نرحِّب بالدور المتنامي للبعثة في تعزيز فعالية القوات الصومالية.

إنَّ التقرير الأخير للأمين العام بشأن الصومال (S/2012/283) يؤكّد بحق أنّ نُدرة الموارد تقوِّض التقدُّم في إدماج القوات الصومالية المسلَّحة، وفي تطوير أنظمة الشرطة المدنية والقضاء وفي برامج تسريح المقاتلين. كما سلَّط الأمين العام الضوء على حقيقة أنه بموازاة المأزق داخل البرلمان الاتحادي الانتقالي، فإن انعدام الموارد يُعيق أيضاً التنفيذ السلِس لخارطة الطريق. ومع التقدير لجميع المساهمات المالية المقدَّمة في الصومال، نأمل أن تحظى مسألة الموارد باهتمامنا اللازم، كما أشار بحق الرئيس أحمد، الذي طالب بدعم مالي وببناء القدرات للمؤسسات المختلفة في الصومال.

وتدعم باكستان نهجاً شاملاً للتصدي للقرصنة البحرية قبالة السواحل الصومالية وفي خليج عدن. وقد شدَّدنا دائماً على ضرورة مجابهة هذا الخطر بمعالجة أسبابه الجذرية، التي تشمل التردِّي الاقتصادي والبطالة وتدهور البيئة في المناطق الساحلية الصومالية من جملة أمور أخرى. ولمكافحة القرصنة، ندعم إضافة مكوِّن بحري إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، فضلاً عن إجراءات الائتلاف البحري الدولي لمكافحة القرصنة. وباكستان مشارك نشط في هذا الائتلاف. ونحثُّ أيضاً على عدم إغفال محنة العديد من الرهائن المحتَجَزين لدى القراصنة، بمن فيهم المواطنون الباكستانيون، وعلى العمل لإطلاق سراحهم سريعاً. وأية مساعدة يمكن أن تقدّمها الحكومة الصومالية في هذا الصدد ستكون موضع تقدير كبير. فالأمة الباكستانية بأكملها قلقة بشأن الرهائن. والرئيس الباكستاني، فخامة السيد آصف علي زرداري، يشرف شخصياً على الجهود لإطلاق سراحهم.

وإننا نتشاطر الشواغل التي أعرب عنها المتكلِّمون السابقون بشأن الحالة الإنسانية في الصومال. فعلى الرغم من التحسُّن المتعلق بحالة المجاعة، تبقى التحديات الإنسانية قائمة وتستدعي اهتمامنا المطَّرد.

وختاماً، نبارك مبادرة تركيا استضافة مؤتمر اسطنبول المقبل بشأن الصومال. ونأمل أن يُسهم هذا الحدث في تحقيق تطلُّعات الشعب الصومالي إلى حياة ومستقبل

أفضل. كما نأمل أن يُعزِّز هدف السلام والاستقرار على الأجل الطويل في الصومال، مع الاحترام الكامل لوحدته وسيادته وسلامته الإقليمية. ونتمنى للمبادرة كل النجاح.

الرئيس (تكلَّم بالإنكليزية): سأُدلي الآن ببيان بصفتي ممثل أذربيجان.

أودّ في البداية أن أرحِّب بفخامة السيد شيخ شريف شيخ أحمد، رئيس الحكومة الاتحادية الانتقالية للجمهورية الصومالية، وأشكره على بيانه. كما أننا ممتنُّون للممثل الخاص للأمين العام، أوغوستين ماهيغا، على إحاطته الإعلامية وعرْضه لتقرير الأمين العام (S/2012/283).

وأودّ أن أؤكِّد دعمنا القوي للسلطات الصومالية في جهودها للتغلُّب على الصعوبات، وتحقيق المصالحة وبناء أمَّة آمنة ومستقرة وموحَّدة وديمقراطية ومزدهرة. وتشدِّد أذربيجان على أهمية الالتزام الثابت والقوي من جانب مجلس الأمن والمجتمع الدولي الأوسع بسيادة الصومال وسلامته الإقليمية واستقلاله السياسي ووحدته.

ونرحِّب بالتقدّم المحرَز في الأشهر الأخيرة على الجبهتين السياسية والأمنية في الصومال، بما يُثبت التزام الحكومة الاتحادية الانتقالية بتنفيذ خارطة الطريق لإنهاء المرحلة الانتقالية. ونحن نجد من يشجعنا في استمرار تنفيذ خارطة الطريق على الرغم من بعض الصعوبات والمعوِّقات. وقد أُنجِزت مَهمَّات بارزة. وكما يشير الأمين العام في تقريره، هناك فرصة حقيقية يجب اغتنامها، للانتقال بالبلد إلى مرحلة جديدة في العملية السياسية.

ومن الواضح أنَّ الصومال مسؤول عن سلامه واستقراره وتنميته ورخائه، وأنَّ القيادة وأصحاب المصلحة السياسيين في الصومال يجب أن يتَّحدوا في الالتزام بإنهاء المرحلة الانتقالية في آب/أغسطس، ومجابهة التحديات الماثلة أمامهم. وفي غضون ذلك، يبقى الدعم الدولي المتواصل للعملية عنصراً أساسياً.

إنّ أذربيجان تُحيِّي الأمم المتحدة، والاتحاد الأفريقي، وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والبلدان المساهمة بقوات، على التزامها الثابت بإحلال السلام والاستقرار في البلد. ومما يثلج صدورنا زيادة تعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. كما أودّ أن أُحيِّي منظمة التعاون الإسلامي على مساهمتها في تحقيق السلام والمصالحة الوطنية في الصومال، وحشْد المساعدة لتلبية الاحتياجات العاجلة للمتضررين بالأزمة الإنسانية في هذا البلد.

وفريق الاتصال الدولي المعني بالصومال، ومؤتمر لندن، كلاهما سلَّط الضوء على الحاجة إلى اتخاذ إجراء ضدّ مُفسدي العملية السلمية. ومن الأساسي مواصلة الجهود الضرورية لمجابهة المخاطر والتحديات بفعالية أمام التنفيذ الناجع لخارطة الطريق، بما في ذلك عَبْر تدابير تعزيزية وتنفيذية ضدَّ المجموعات أو الأطراف الداخلية والخارجية الساعية إلى تقويض العملية السلمية في الصومال أو قطع الطريق عليها.

والهجمات غير التقليدية التي تقوم بها حركة الشباب مسألة مثيرة للقلق الشديد، شأن التقارير المتعلقة بتحالف الحركة المعلَن مع تنظيم القاعدة ومجموعات ميليشيات أخرى في البلد. وبينما تُواصل القوات الصومالية وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال إحراز مكاسب ميدانية، فمن الأساسي الاستمرار في مساعدتهما، بين تدابير أخرى، على بناء القدرات لمجابهة ومنْع الهجمات المختلفة وتحسين الأمن المدني بفعالية.

إنَّ السلام الدائم الذي طال انتظاره في الصومال يستلزم التعافي الاقتصادي للبلد، عَبْر جهود وطنية ودولية

متكاملة. ونحن نتَّفق مع الأمين العام على أنَّ إنهاء المرحلة الانتقالية ينبغي أن يشجِّع المجتمع الدولي على الاستثمار بجدّية في الانتعاش والتنمية البعيدَي المدى للصومال. وإننا نتطلَّع إلى مؤتمر اسطنبول ووثيقته الختامية، بصفته الركن الأساسي المقبل في تعاون المجتمع الدولي من أجل السلام والتنمية في الصومال.

والحالة الإنسانية في الصومال تستدعي الاهتمام الدائم. وإننا نشدِّد على أهمية الدعم المتواصل للصومال في هذا المجال، فضلاً عن الحاجة إلى مضاعفة الجهود لإيجاد حلول بعيدة المدى للأشخاص المشرَّدين داخلياً.

أستأنف الآن مَهامِّي بصفتي رئيساً للمجلس.

لا توجد أسماء أخرى مدرجة في قائمة المتكلِّمين. وأدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا الموضوع.

رُفِعَت الجلسة الساعة ١٢/٤٠.